







یا کتبک یا کتبک یا کتبک

تاریخ چهارم محرم الحرام روز شنبه ۱۲۶۳ هجری قمری بمبلغ چهار ریخته

قال المومنین  
من کتب هذه الح  
فکون قادرا علی

# هو الزاق ذو القوة لمتین

هذا الكتاب من تصنیف قطب الدین الدارمی شریف المشهور

معنف



ط ۱۲۶۳ هجری قمری

فدای

ی کجاشی نامة الوجود با تمام کارپرداران مطبع جدید

غالیه رای عروس انطباع کروید

۲۲۲۸۸۸۸۸۸۸۸۸

ابفا

ح دا ح ۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱

ح دا ح ۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱۱



لا بد من عرق الخلق في قوله ما قاله اللآلى على حدة قولا ما في متلبها من الأقايم لا في  
 ما في تلك اللفظة ما خلا تلك على كاد منه عبارة القدر كما في ما في كادها والزمنا  
 قبحا في كادها في قوله بحر الفلق المظلمية في شرح الرسالة الشمسية في حاشية على حدة  
 خصه السعد في القصر السنية والرسالة كانية في البحر في حاشية على حدة  
 الدنيا في البحر في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 اعلموا في الزمان في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 العبد في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 السعد في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 من سبب في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 ظل في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 ومشهد السعد في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 باحتيا في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 العلم في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 علم الزمان في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 متناهية في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 الفضل في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 مديح في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 مسلم في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 فخرية في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 لا اضطر في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة  
 وحاشية في حاشية على حدة في حاشية على حدة في حاشية على حدة



متأخرين منه فكل منهم مكن لا يفرقوا ليعرفوا في الشارح في العلم ان موضع هذا  
هو ليرتيز العلم المطلق عنده فليكن في معرفة طلب بصيرة وما كان بيان الجاهل على  
المنطق ينساق الى معرفة برسمه وادها في بحث واحد صدر المحقق بتقسيم العلم الى  
التصنيف والتصديق لمقتضى بيان الساجد عليه **قال** العلم اما التصديق فقط **قول** العلم  
اما التصديق فقط اي تصديق واحد كقولنا هذا هو الانسان كقولنا هذا هو  
او اثبات وانما التصديق هو الحكم ويقال للجسمي تصديق كما اذا تصديق الانسان جوهرا عليه  
كاتبه والحق كائنه التصديق هو حصول صحة الشيء في العقل وليس معنى تصديق الا  
ان ترسم على منه في العقل بها متاز لا تصنع غيره كما تدعى معرفة الشيء في امره لان  
لا تثبت فيها الاصل المتعلق والتصديق في علمه فيها مثل المتعلق في الحسنة تثبت وهو  
حصول صحة الشيء في العقل اي ترميزه بطلان التصديق لانه اذا ذكر التصديق فقط فقد ذكر  
احدهما التصديق المطلق لان التقييد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما  
فقط اي الذي هو التصديق الساجد فان ذلك الضمير وان يعنى الى مطلق التصديق او الى التصديق فقط  
ولاجل ان يعنى الى التصديق فقط لصحة حصول صحة الشيء في العقل على التصديق في حكمه كما  
تدبر في التصديق فقط ليرى ان التعليل غير في تعيينات يعنى الضمير الى مطلق التصديق  
التصديق فقط فيكون حصول صحة الشيء في العقل ترميزا له في مطلق التصديق في التصديق  
فقط تنبها على ان التصديق كما يطلق فيه هو المشهور على ما يقابل التصديق لعنى التصديق  
كذلك يطلق على امره في العلم ويعلم التصديق هو مطلق التصديق اما الحكم فليس الامر في  
او سلبا ولايجابا في علم النسبة والسلب هو ان ترميز النسبة فلا قلنا الانسان كائنه  
فقد استند كالكلمة الى الانسان واقعا نسبة شي كالكلمة عليه هو لا يراك في متعجب  
شي كالكلمة عنه على ما يظن به هنا من ان يدبر الى الانسان ثم فهمي كالكلمة في نسبة  
شي كالكلمة الى الانسان ثم فهمي تلك النسبة لولا وقوعها فادرك الانسان هو من الحكم  
عليه وانما التصديق محكي عليه وادركه الكاتب هو تصديق الحكم به والكاتب

فانما كان في العلم المطلق عنده فليكن في معرفة طلب بصيرة وما كان بيان الجاهل على  
المنطق ينساق الى معرفة برسمه وادها في بحث واحد صدر المحقق بتقسيم العلم الى  
التصنيف والتصديق لمقتضى بيان الساجد عليه **قال** العلم اما التصديق فقط **قول** العلم  
اما التصديق فقط اي تصديق واحد كقولنا هذا هو الانسان كقولنا هذا هو  
او اثبات وانما التصديق هو الحكم ويقال للجسمي تصديق كما اذا تصديق الانسان جوهرا عليه  
كاتبه والحق كائنه التصديق هو حصول صحة الشيء في العقل وليس معنى تصديق الا  
ان ترسم على منه في العقل بها متاز لا تصنع غيره كما تدعى معرفة الشيء في امره لان  
لا تثبت فيها الاصل المتعلق والتصديق في علمه فيها مثل المتعلق في الحسنة تثبت وهو  
حصول صحة الشيء في العقل اي ترميزه بطلان التصديق لانه اذا ذكر التصديق فقط فقد ذكر  
احدهما التصديق المطلق لان التقييد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما  
فقط اي الذي هو التصديق الساجد فان ذلك الضمير وان يعنى الى مطلق التصديق او الى التصديق فقط  
ولاجل ان يعنى الى التصديق فقط لصحة حصول صحة الشيء في العقل على التصديق في حكمه كما  
تدبر في التصديق فقط ليرى ان التعليل غير في تعيينات يعنى الضمير الى مطلق التصديق  
التصديق فقط فيكون حصول صحة الشيء في العقل ترميزا له في مطلق التصديق في التصديق  
فقط تنبها على ان التصديق كما يطلق فيه هو المشهور على ما يقابل التصديق لعنى التصديق  
كذلك يطلق على امره في العلم ويعلم التصديق هو مطلق التصديق اما الحكم فليس الامر في  
او سلبا ولايجابا في علم النسبة والسلب هو ان ترميز النسبة فلا قلنا الانسان كائنه  
فقد استند كالكلمة الى الانسان واقعا نسبة شي كالكلمة عليه هو لا يراك في متعجب  
شي كالكلمة عنه على ما يظن به هنا من ان يدبر الى الانسان ثم فهمي كالكلمة في نسبة  
شي كالكلمة الى الانسان ثم فهمي تلك النسبة لولا وقوعها فادرك الانسان هو من الحكم  
عليه وانما التصديق محكي عليه وادركه الكاتب هو تصديق الحكم به والكاتب

في علمه المطلق عنده فليكن في معرفة طلب بصيرة وما كان بيان الجاهل على  
المنطق ينساق الى معرفة برسمه وادها في بحث واحد صدر المحقق بتقسيم العلم الى  
التصنيف والتصديق لمقتضى بيان الساجد عليه **قال** العلم اما التصديق فقط **قول** العلم  
اما التصديق فقط اي تصديق واحد كقولنا هذا هو الانسان كقولنا هذا هو  
او اثبات وانما التصديق هو الحكم ويقال للجسمي تصديق كما اذا تصديق الانسان جوهرا عليه  
كاتبه والحق كائنه التصديق هو حصول صحة الشيء في العقل وليس معنى تصديق الا  
ان ترسم على منه في العقل بها متاز لا تصنع غيره كما تدعى معرفة الشيء في امره لان  
لا تثبت فيها الاصل المتعلق والتصديق في علمه فيها مثل المتعلق في الحسنة تثبت وهو  
حصول صحة الشيء في العقل اي ترميزه بطلان التصديق لانه اذا ذكر التصديق فقط فقد ذكر  
احدهما التصديق المطلق لان التقييد اذا كان مذكورا كان المطلق مذكورا بالضرورة وثانيهما  
فقط اي الذي هو التصديق الساجد فان ذلك الضمير وان يعنى الى مطلق التصديق او الى التصديق فقط  
ولاجل ان يعنى الى التصديق فقط لصحة حصول صحة الشيء في العقل على التصديق في حكمه كما  
تدبر في التصديق فقط ليرى ان التعليل غير في تعيينات يعنى الضمير الى مطلق التصديق  
التصديق فقط فيكون حصول صحة الشيء في العقل ترميزا له في مطلق التصديق في التصديق  
فقط تنبها على ان التصديق كما يطلق فيه هو المشهور على ما يقابل التصديق لعنى التصديق  
كذلك يطلق على امره في العلم ويعلم التصديق هو مطلق التصديق اما الحكم فليس الامر في  
او سلبا ولايجابا في علم النسبة والسلب هو ان ترميز النسبة فلا قلنا الانسان كائنه  
فقد استند كالكلمة الى الانسان واقعا نسبة شي كالكلمة عليه هو لا يراك في متعجب  
شي كالكلمة عنه على ما يظن به هنا من ان يدبر الى الانسان ثم فهمي كالكلمة في نسبة  
شي كالكلمة الى الانسان ثم فهمي تلك النسبة لولا وقوعها فادرك الانسان هو من الحكم  
عليه وانما التصديق محكي عليه وادركه الكاتب هو تصديق الحكم به والكاتب

فيكون الحكم في الشيء الواحد إما أن يكون متعلقاً بالشيء أو بالزمان أو بالمكان أو بالزمان والمكان  
 فإذا كان متعلقاً بالشيء كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأزمان أو دائماً في بعض الأماكن  
 وإذا كان متعلقاً بالزمان كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأزمان أو دائماً في بعض الأماكن  
 وإذا كان متعلقاً بالمكان كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأماكن أو دائماً في بعض الأزمان  
 وإذا كان متعلقاً بالزمان والمكان كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأزمان أو دائماً في بعض الأماكن

للمنفرد محكم به ما دلل عليه ثبوت الكتابة من نص النسبة المحكية على الحكم  
 النسبة أو لا توحيها بمعنى إدراك النسبة وأما أن ليست بواقعة على الحكم بما يصح  
 إدراك النسبة المحكية بدليل الحكم في شكك في النسبة أو توحيها بدليل نص الحكم  
 لكن التصديق لا يحصل إلا بمحصل الحكم عند متخري للمنطوقين أن الحكم أي إفهام  
 النسبة أو انذارها فصل من أضال النقص فلا يكون إدراكها لأن إدراك الانتقال  
 الفعل لا يكون انتقالاً فقلنا أن الحكم إدراك فيكون التصديق مجموع المصطلات  
 الأربعة تصديق الحكم على تصديق الحكم به وتصديق النسبة المحكية والتصديق الذي  
 هو الحكم إن قلنا أن ليس راد ذلك بكون التصديق مجموع المصطلات الثلاث والحكم  
 على أي الحكم وإنما على أي الحكم فالصديق هو الحكم فقط والقرينة بوجوب  
 أحد هاتين التصديقتين على هذا الحكم ومركب على أي الحكم وثانها أن تصديق  
 المنطوق شرط في التصديق خارج عنه على قولهم من شرطه الإلا فيه على قولهم ثالثة  
 أن الحكم نفس التصديق على غيرهم جزء على غيرهم على علم أن المشهور في ما يدعى  
 العلم أما تصديق وما تصديق والمصنف عدل عنه إلى التصديق السائر في التصديق  
 عنه في ولا عتراض على التفسير المشهور من وجوب الإدراك في التفسير فالتفسير لا يكون  
 لازم من وراء ما أن يكون قسم الشيء قسمها ويكون قسم الشيء قسمها من ذلك لأن  
 النكار عبارة عن التصديق مع الحكم والتصديق مع الحكم قسم التصديق والتصديق في التفسير  
 قيمة له فيكون قسم الشيء قسمها وهو لا يكون لأن عبارة عن الحكم والحكم قسم الشيء  
 جعل في التفسير قسمها من العلم الذي هو نفس التصديق فيكون قسم الشيء قسمها من العلم  
 وهذا لا عتراض فيها بل هو قسم العلم أو مطلق التصديق والتصديق في هذا هو الشيء أو الحكم  
 والتصديق السائر والتصديق كما جعله التصديق في ذلك عليه فالتفسير لا يكون  
 عبارة عن التصديق مع الحكم فهو التصديق مع الحكم قسم التصديق قلنا أن رتبة قسم  
 من التصديق السائر المقابل للتصديق في العلم ليس كذلك لأن رتبة قسمه من

فيكون الحكم في الشيء الواحد إما أن يكون متعلقاً بالشيء أو بالزمان أو بالمكان أو بالزمان والمكان  
 فإذا كان متعلقاً بالشيء كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأزمان أو دائماً في بعض الأماكن  
 وإذا كان متعلقاً بالزمان كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأزمان أو دائماً في بعض الأماكن  
 وإذا كان متعلقاً بالمكان كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأماكن أو دائماً في بعض الأزمان  
 وإذا كان متعلقاً بالزمان والمكان كان الحكم إما أن يكون دائماً أو دائماً في بعض الأزمان أو دائماً في بعض الأماكن

مطلوب  
 فيكون الحكم في الشيء الواحد إما أن يكون متعلقاً بالشيء أو بالزمان أو بالمكان أو بالزمان والمكان



لو كان جميع المقصودات والتعديلات نظير يلزم الذي هو التسلسل الذي هو في نفسه  
 على أن يكون على ما يشبه كما يتوقف على ب ويا العكس لو لم يتوقف كما يتوقف على ب  
 على ج وعلى التسلسل هو ترتيب ا ب ج غير متناهية وباللزام بكل من الطرفين  
 وأما الملازمة فلا معنى لها إذا حاولنا تحقيقها فحسبنا هي في نفسها فلا بد ان يكون  
 حصولها آخر في ذلك العلم لا آخر في العلم فيكون حصولها بغير التسلسل كما هو شأن  
 التسلسل سلسلة لا اكساب لا غير النهاية وعلى التسلسل ان يتوقف يلزم الذي هو  
 بطلان اللازم فلا نحتاج حصول المقصود والتعديلات لو كان بطريق الذي هو التسلسل  
 لا نحتاج التسلسل والاكساب بطريق الذي هو فلا بد ان يتوقف التسلسل على ما هو  
 حصوله لانه اذا تحقق حصوله على حصول ب حصل على ا اما بمرتبته و بمرتبته ان  
 حصول ب سابقا على حصول ا وحصول ا سابق على حصول ب السابق على السابق  
 الشيء سابق على ذلك الشيء فيكون ب حاصلا قبل حصول ا والله تعالى اعلم  
 التسلسل فلا نحتاج حصول العلم بطريق يتوقف على استحضار ا ولا فائدة له واستحضار  
 ما لا فائدة له حال الوقوف على الحال حال ان قلت ان عنيتم بقرنكم حصول العلم بطريق  
 يتوقف على ذلك التقدير على استحضار ا ولا فائدة له يتوقف على استحضار ا ولا فائدة له  
 دفعة واحدة فلا فائدة له في ذلك بطريق التسلسل يلزم في حصول العلم بطريق  
 ا ب ج غير متناهية دفعة واحدة فكل ا ب ج غير المتناهية بعد حصول العلم بطريق  
 ليس بواجب ان يحقق في ا ب ج دفعة واحدة بل ان يكون السابق ومعه الوجود اللاحق  
 عنيتم به على يتوقف على استحضار ا في ا ب ج غير متناهية فحصل وان لا حصل ان يستحيل  
 لا حصل الغير للتناهية في ا ب ج الغير للتكتمية حال التام يستحيل ان لا يكونا متصلين  
 لئلا يكونا غير متناهية في ا ب ج في ا ب ج غير متناهية في ا ب ج في ا ب ج غير متناهية في  
 لا ا ب ج الغير للتكتمية فحصل بهذا الدليل بطلان جميع التعديلات والتعديلات هي  
 والله تعالى اعلم



[illegible][illegible]



عزیز علی خان صاحب  
مدرسہ اسلامیہ  
لاہور

بيان كمال انه لو لم يكن المنطق مدحيا لكان كسبيا فاقسم الى قسمين الى القسم الاول  
وذلك القائل ان الشيء يحتاج الى ما هو اقرب من ان يدعى او تسلسل وهو كما كان  
لا يتكلم في فهم ادم والمنسل اذ يلزم ذلك علمه بغيره لاكتساب العلم باليد  
من غير ان يكتسب المنطق من غير ان يكتسب فلو فرضنا انه كسبي حاولنا اكتساب  
فاننا سنواجه عقبات لا يمكن للاكتساب ان يتكلم بالمنطق فلو فرضنا ذلك القائل ان الشيء  
يكتسب علمه من غير ان يكتسب المنطق اذ يلزم ان يكون الثاني انه اذا كان خبره بربا كان  
حاصلا فلا يحتاج الى ان يكتسب المنطق من غير ان يكتسب فلو فرضنا ذلك القائل ان الشيء  
لا يكتسب خبره بربا كسبيا والاولى ان التسلسل كما ذكره المتعوض بل هو اجزاء به  
كالشكل الاول والبعث ان كسبيا في الاشكال والبعث ان كسبيا في استغناء من المتعوض  
فلا يلزم الادب والتسلسل ان تعلم ان هو ما عين الاول لا يحتاج الى نفس المنطق كما  
لا يحتاج الى العلم باللائل انما ينهض على موضوع لا يحتاج الى العلم بالمعارضة المذكور  
ولكن خذ تلموا كذا الاول لا يستغنى عن فهم المنطق على ما قلنا لا يحتاج الى العلم باللائل  
لا يحتاج الى فهم المنطق كسبيا فلو فرضنا ان كسبيا معناه ان الشيء يكون كسبيا  
ما شئت في فهم المنطق النظرية فالتدقيق في فهم المنطق لا يصلح المعارضة  
في العلم باللائل على ما ذكره في البحث الثاني في موضوع المنطق اقول قد سمعنا  
السلوك لا يكتسب العلم لا بد من العلم به وهو ما كان موضوع المنطق انما هو العلم  
بالفروع والمعلوم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم  
يصل معرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم بحث في معنى علمه في العلم باللائل  
علم الطائفة في معنى العلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى  
علمه باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى  
كالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى  
او لم تكن سطة اخرى كسب عنده مسلكا كسبيا في العلم باللائل جوبى بالعلم باللائل جوبى

[illegible][illegible]



[illegible][illegible][illegible]





[illegible][illegible]

في شهر رمضان المبارك سنة ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 في دار السلطنة  
 في دار السلطنة  
 في دار السلطنة





[illegible]

اما ان قصد بجزء منه الالة على جزء منها او لا يقصد فان قصد بجزء منه الالة على  
 جزء منها فهو المركب كما في الجملة ا كذا فان المراد من قصد الالة كذا على معنى ينسب الى الموضع وما  
 والجملة مقصد فالالة على كل الموضع بجميع المعنيين على الجملة ا كذا فلا بد ان  
 المقصد جزء وان يمكن بجزء الالة على معنى وان يمكن ذلك للمعنى جزءا للمعنى المقصد  
 يمكن بكون الالة جزءا للمعنى المقصد فيقوم عن المحال لا يمكن له جزء كونه  
 لا يستلزم المحال بل هو ممكن كالاتي على معنى كربة وما يمكن له جزء دال على معنى كذا  
 ذلك للمعنى لا يمكن بجزء المعنى المقصد كبراهمة ا فان الالة جزء كربة ا كذا على معنى هو المقصد  
 لكن ليس جزءا للمعنى المقصد بل الذات المشخصة وليكن له جزء دال على جزء المعنى المقصد ذلك  
 لا يمكن كالاتي مقصد كالميل الى الناطق خاصية في شخص انسان فان معناه ح للأكبر  
 الانسانية مع الشخص شيئا ولا أهمية للانسانية مجموع مفهوم الحيوان والناطق والميل  
 كالاتي الذي هو جزء المقصد الدال على جزء المعنى المقصد في هذا الشخص الانساني لانه دال  
 على مفهوم الحيوان ومفهوم الميلين جزءا للماهية الانسانية وهو جزء للمعنى المقصد كالاتي  
 الميلان على مفهوم ليست مقصد في حال العلمية بل ليس المقصد من الميلان الناطق الالة  
 المشخصة كالاتي لانه لو قصد بجزء منه الالة على جزء معناه فهو الجزء من الميلين كالاتي  
 او كان له جزء دال على معنى ا كذا والجزء دال على معنى لا يمكن كذلك للمعنى جزءا للمعنى المقصد  
 او كان له جزء دال على جزء المعنى المقصد كالاتي ولو كان ذلك المقصد في المعنى المقصد  
 الالة الالة ا كذا فان قلب المقصد تقدم على المركب طبعا قبل ان يوصف وتماثل في الوصل العظيم  
 في المقصد عند المحللين فقل للجزء المركب عبارة عن احداهما بالذات وما شاع في المقصد  
 من غير وجودها وثانيه على المقصد هو ما وضع للفظ وان كان الكتابية لا اجزاء مقصد  
 شيئا من الكتابية وثالثا هو ما صدق على الكتابية ان اذ كانت سابقا في تقدم بتمام المقصد  
 على المركب طبعا اذ ان المقصد مقدم على اذ كانت الكتابية مسلم ولكن المقصد هو ان المقصد  
 المقصد ليس بمحملة الذات بل بحسب المقدم وان غلبة به ان مفهوم المقصد تقدم على المقصد

[illegible][illegible][illegible]

















التي فان كانت تام للماهية المشتركة بينها وبين منع عقدها قول الكلي الذي هو جزء  
 للماهية من غير فصل للماهية وضالاً لانه ايمان يكون تمام الجزء المشترك بينهما  
 وبين منع آخر ايمان يكون وانما تمام الجزء المشترك لا يكون ولا جزء مشترك  
 بينهما ايمان مشترك لا يكون جزءاً واحداً عند بل كل جزء مشترك بينهما ايمان مشترك  
 ذلك الجزء مشتركاً كما يكون فانه تمام الجزء المشترك بينهما الانسان الفرس لا يكون  
 مشتركاً بينهما كما هو نفس الحيوان المشترك بينهما والحيوان مشتركاً بينهما لا يكون  
 وكل واحد وان كان مشتركاً بين الانسان الفرس لانهم جميعاً مشتركاً بينهما بل بعض وانما  
 يكون تمام مشتركاً بينهما وهو الحيوان المشترك على الكل وما يقابل الاداء تمام المشترك بينهما  
 الاخر المشترك كما يكون فانه مجموع من الحيوان والجسم الثاني المشترك بينهما  
 وهو الجزء مشترك بينهما الانسان الفرس من غير فصل بالاجزاء البسيطة لانه مشترك  
 لا يكون له جزء مشترك بينهما مجموعاً للجزء المشترك كما يكون فعبارة اسد وهذا القول هو  
 في المين فلو جعل كل اداة مشتركة للجزء المشترك ايمان تمام المشترك بينهما وبين منع  
 فهو مشترك في كل الفصل الاول فلو كان جزء للماهية اذا كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين  
 منع آخر فلو كان مشتركاً في جراب مشترك مشتركاً لانه اذا استعملت الماهية في كل  
 كان مشتركاً تمام الماهية المشتركة بينهما ومنه انما الجزء اذا افرد الماهية بالمتصل  
 المشترك لا يكون مشتركاً في الجراب مشترك مشتركاً في الجراب مشترك مشتركاً في الجراب مشترك مشتركاً  
 للماهية المشتركة من غير فصل مشترك مشتركاً في الجراب مشترك مشتركاً في الجراب مشترك مشتركاً  
 فقط ولا في المشترك لانه كما يكون فانه تمام الجزء المشترك بينهما الانسان الفرس مشتركاً  
 مشتركاً اذا استعمل من الانسان الفرس ما كان مشتركاً بينهما الانسان الفرس مشتركاً بينهما  
 مشتركاً في المشترك لان تمام الماهية المشتركة بينهما الانسان الفرس مشتركاً بينهما  
 على كثيرين مشتركاً في جراب مشترك مشتركاً في جراب مشترك مشتركاً في جراب مشترك مشتركاً  
 المشترك مشتركاً في الجراب مشترك مشتركاً في جراب مشترك مشتركاً في جراب مشترك مشتركاً

الذي هو جزء  
 للماهية من غير فصل  
 للماهية مشتركة بينهما  
 وبين منع آخر ايمان  
 يكون وانما تمام الجزء  
 المشترك لا يكون ولا جزء  
 مشترك بينهما ايمان  
 مشترك لا يكون جزءاً  
 واحداً عند بل كل جزء  
 مشترك بينهما ايمان  
 مشترك ذلك الجزء  
 مشتركاً كما يكون فانه  
 تمام الجزء المشترك  
 بينهما الانسان الفرس  
 لا يكون مشتركاً  
 بينهما كما هو نفس  
 الحيوان المشترك  
 بينهما والحيوان  
 مشتركاً بينهما لا  
 يكون وكل واحد  
 وان كان مشتركاً  
 بين الانسان الفرس  
 لانهم جميعاً  
 مشتركاً بينهما  
 بل بعض وانما  
 يكون تمام  
 مشتركاً بينهما  
 وهو الحيوان  
 المشترك على  
 الكل وما يقابل  
 الاداء تمام  
 المشترك  
 بينهما الاخر  
 المشترك كما  
 يكون فانه  
 مجموع من  
 الحيوان  
 والجسم  
 الثاني  
 المشترك  
 بينهما وهو  
 الجزء  
 مشترك  
 بينهما  
 الانسان  
 الفرس  
 من غير  
 فصل  
 بالاجزاء  
 البسيطة  
 لانه  
 مشترك  
 لا يكون  
 له جزء  
 مشترك  
 بينهما  
 مجموعاً  
 للجزء  
 المشترك  
 كما يكون  
 فعبارة  
 اسد وهذا  
 القول هو  
 في المين  
 فلو جعل  
 كل اداة  
 مشتركة  
 للجزء  
 المشترك  
 ايمان  
 تمام  
 المشترك  
 بينهما  
 وبين  
 منع فهو  
 مشترك  
 في كل  
 الفصل  
 الاول  
 فلو كان  
 جزء  
 للماهية  
 اذا كان  
 تمام  
 الجزء  
 المشترك  
 بينهما  
 وبين  
 منع آخر  
 فلو كان  
 مشتركاً  
 في جراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 لانه اذا  
 استعملت  
 الماهية  
 في كل  
 كان  
 مشتركاً  
 تمام  
 الماهية  
 المشتركة  
 بينهما  
 ومنه انما  
 الجزء  
 اذا  
 افرد  
 الماهية  
 بالمتصل  
 المشترك  
 لا يكون  
 مشتركاً  
 في الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 للماهية  
 المشتركة  
 من غير  
 فصل  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 فقط ولا  
 في  
 المشترك  
 لانه  
 كما يكون  
 فانه  
 تمام  
 الجزء  
 المشترك  
 بينهما  
 الانسان  
 الفرس  
 مشتركاً  
 مشتركاً  
 اذا  
 استعمل  
 من  
 الانسان  
 الفرس  
 ما كان  
 مشتركاً  
 بينهما  
 الانسان  
 الفرس  
 مشتركاً  
 بينهما  
 مشتركاً  
 في  
 المشترك  
 لان  
 تمام  
 الماهية  
 المشتركة  
 بينهما  
 الانسان  
 الفرس  
 مشتركاً  
 بينهما  
 على  
 كثيرين  
 مشتركاً  
 في  
 جراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في  
 جراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في  
 جراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 المشترك  
 مشتركاً  
 في  
 الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في  
 الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً  
 في  
 الجراب  
 مشترك  
 مشتركاً

۱. مقدمه  
 ۲. تاریخچه  
 ۳. مبانی  
 ۴. روش‌ها  
 ۵. نتایج  
 ۶. بحث و نتیجه‌گیری  
 ۷. منابع  
 ۸. پیوسته‌ها  
 ۹. فهرست  
 ۱۰. موضوعات  
 ۱۱. موضوعات  
 ۱۲. موضوعات  
 ۱۳. موضوعات  
 ۱۴. موضوعات  
 ۱۵. موضوعات  
 ۱۶. موضوعات  
 ۱۷. موضوعات  
 ۱۸. موضوعات  
 ۱۹. موضوعات  
 ۲۰. موضوعات  
 ۲۱. موضوعات  
 ۲۲. موضوعات  
 ۲۳. موضوعات  
 ۲۴. موضوعات  
 ۲۵. موضوعات  
 ۲۶. موضوعات  
 ۲۷. موضوعات  
 ۲۸. موضوعات  
 ۲۹. موضوعات  
 ۳۰. موضوعات  
 ۳۱. موضوعات  
 ۳۲. موضوعات  
 ۳۳. موضوعات  
 ۳۴. موضوعات  
 ۳۵. موضوعات  
 ۳۶. موضوعات  
 ۳۷. موضوعات  
 ۳۸. موضوعات  
 ۳۹. موضوعات  
 ۴۰. موضوعات  
 ۴۱. موضوعات  
 ۴۲. موضوعات  
 ۴۳. موضوعات  
 ۴۴. موضوعات  
 ۴۵. موضوعات  
 ۴۶. موضوعات  
 ۴۷. موضوعات  
 ۴۸. موضوعات  
 ۴۹. موضوعات  
 ۵۰. موضوعات  
 ۵۱. موضوعات  
 ۵۲. موضوعات  
 ۵۳. موضوعات  
 ۵۴. موضوعات  
 ۵۵. موضوعات  
 ۵۶. موضوعات  
 ۵۷. موضوعات  
 ۵۸. موضوعات  
 ۵۹. موضوعات  
 ۶۰. موضوعات  
 ۶۱. موضوعات  
 ۶۲. موضوعات  
 ۶۳. موضوعات  
 ۶۴. موضوعات  
 ۶۵. موضوعات  
 ۶۶. موضوعات  
 ۶۷. موضوعات  
 ۶۸. موضوعات  
 ۶۹. موضوعات  
 ۷۰. موضوعات  
 ۷۱. موضوعات  
 ۷۲. موضوعات  
 ۷۳. موضوعات  
 ۷۴. موضوعات  
 ۷۵. موضوعات  
 ۷۶. موضوعات  
 ۷۷. موضوعات  
 ۷۸. موضوعات  
 ۷۹. موضوعات  
 ۸۰. موضوعات  
 ۸۱. موضوعات  
 ۸۲. موضوعات  
 ۸۳. موضوعات  
 ۸۴. موضوعات  
 ۸۵. موضوعات  
 ۸۶. موضوعات  
 ۸۷. موضوعات  
 ۸۸. موضوعات  
 ۸۹. موضوعات  
 ۹۰. موضوعات  
 ۹۱. موضوعات  
 ۹۲. موضوعات  
 ۹۳. موضوعات  
 ۹۴. موضوعات  
 ۹۵. موضوعات  
 ۹۶. موضوعات  
 ۹۷. موضوعات  
 ۹۸. موضوعات  
 ۹۹. موضوعات  
 ۱۰۰. موضوعات

ان کلموں کو سمجھ کر





جراب اى شىء حتى انظر الى العلم لا يظن ان الجراب اسلاوى فبما انى جرابه يخرج الى الخارج  
 لا خوا وان كانت حيزه للشئ لكن لا يخرج من ربه والله فان قلت للسائل انى يخرج الى  
 مبرز الشئ من جرابه لا يركب مثل الحاس فقل الانسان لا يركب من جميع اجزاء  
 وان طلب المبرز فليعلم ان كل من جميع الاجزاء ومن بعضها فالجنس من الشئ يخرج  
 فبذلك يمكن سلك الجراب فلا يخرج من احد فقل لا يكون فى جراب اى شىء هو المبرز  
 بل هو قبل الابد معه وان لا يكون تمام الشئ او عين الشئ ونوع اكثر فالجنس من الشئ  
 ولما كان فصل تلك الفصل على ذائق لا يكون مغشاة جراب ما هو من مبرز العلم  
 الجراب على فرض ما كتب تركبه من امر من ايمان او ملل تسلك به تسلك به العلم والفصل  
 كان كل منهما اسلاوى لا يركب به العلم غير اسلاوى واعلم ان قوله للظهير زعمان ان  
 هو فصل جرابه لا يركب هو الجنس حتى ان الشئ جميعه من الشئ واحد الفصل لا يركب على  
 اى شىء هو جرابه من جنس ولا الحواس والابواب على ذلك بقدر الشئ على ضعف ذلك الا ان  
 الا بالوجه الاحتكاك انما قال الفصل المبرز من اولى الفصل المبرز من الشئ الجسد  
 للشئ لا يركب من ذلك ان مبرز من الشئ الجنس فهو لا يركب او يركب لا يركب من جرابه  
 فى الجنس المبرز فهو فصل جرابه كلنا ناطق بالانسان فانه يركب من جرابه فى العلم وان يركب  
 من مشرك فانه فى الجنس ليجد فهو فصل جرابه كالحاس لان العلم فانه يركب من جرابه  
 فى الجسم المتاح انما اعبر بالوجه فى الفصل المبرز فالجنس من الفصل المبرز الوجه الجسد  
 محقق الوجود فى الخارج بل هو على احتفال مذكور وركبها يمكن ان يستدل على طلاق  
 بقوله وكما تبين حقيقة من امرين متباينين فاما ان لا يحتاج احدهما الى الآخر فمحل نزاع  
 جازم احتياجه بعض اجزاء العلم كالحقيقة الى البعض وانما هذا خارج عن تمام الامر  
 الله لا يلزم الا من جرد الامر من اجزاءه فانيان متباينان فاحتياجهما الى الآخر ليس  
 احتياجهما الى الآخر بل هو فصل جرابه كالحاس فانه يركب من جرابه فى العلم وان يركب  
 الجراب من فصل جرابه فاما ان يركب الجراب نفسه فليعلم ان يركب الكل من شئ

جواب اي فني هي الفصل العلم لا ينفك الجواب اصلا وبقوله اني جبره يخرج العلم  
لا فاعا وان كانت حيزه للشيء لكن لا في جبره وفي الله فان قلنا للساكن اي شيء يطلب  
حيزه الشيء عن جسم لا ينفك الا كمثل مثل الحساس فضلا لانسان لا لا يميزه عن جسم لا حيزا  
وان طلب الميز في الجبره ساكن عن جسم لا ينفك او عن بعضها فالحسن هو الشيء  
فيمكن ان يكون كمال الجواب فلا يخرج عن الحد فقول لا يكتفي في جلي اي شيء هو لا يخرج  
لما قيل لا بد منه من ان لا يكون تمام لشيء لا ينفك عن شيء اخر فالحسن خارج عن الشيء  
ولما كان فصل تلك الفصل على ان لا يكون مشروطا في جيب ساكن يمكن حيزه العلم  
الجبره فلو فرضنا ما لم يكن من غير شي او من او من غير شي كما يجب الفصل العلم  
كان كل منهما كمالا لا ينفك العلم غير الجبره او اعلم ان قوله العلم من غير شي او من  
لما فصل جيب العلم من ان الشيء متغير في الشيء واحد الفصل ان كل شيء على الشيء  
او شيء هو في جبره من ذلك الفصل انما ينفك العلم على ذلك بقوله العلم على شيء بل انما  
الا لا يوجد الا كمالا فان الفصل الميز في جبره او الفصل الميز في جبره او الفصل الميز في جبره  
للاشارة الى جبره كمالا من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي  
في الجبره الميز في جبره من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي  
عن مشترك كانه في الفصل الميز في جبره او من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي  
في الفصل الميز في جبره او من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي  
محقق الوجوه في الجبره بل هو في على احتفال مذكور مما يمكن ان يستدل على ذلك  
بأنه لا ينفك حيزه من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي او من غير شي  
عن احتياج بعض أجزاء العلم في الحقيقة الى بعض أجزائها فلا يحتاج كل واحد الى الآخر  
لأنه لا يلزم للوجوه ما هو في كماله فان احتياجها الى بعضها لا يلزم من احتياجها الى بعضها  
احتياجها الى بعضها بل هو في كماله فان احتياجها الى بعضها لا يلزم من احتياجها الى بعضها  
لكن في بعض هذه الأقسام لا يمكن لبعضها ان يكون في كماله فان احتياجها الى بعضها لا يلزم من احتياجها الى بعضها

۴۴

کوشش کریں

وہی ہے جس نے

تکالیف فکری

کتابخانه

فان لا

الحمد لله

ما یکنم  
ما یکنم

المالك يمتنع  
١٠٠

فَكَانَ عَرَضًا

الموسم

وَمِنْهُمْ

عن  
انفكلا  
كـ

بہارِ نعلین

١٠٠

المستشار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1

7

[illegible][illegible][illegible]



14

ان الله اعلم بالصواب

[illegible][illegible]

انسان

[illegible][illegible]



529

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

فقد قرأنا هذا ما بين يدي من الآخر وهذا اخلف شأنا لغيره ان يصدق كل انسان الانسان  
وكل الانسان لا انسان ولا كان بعض الانسان ليس بل هو من غير بعض الانسان كما كان  
بعض الانسان لا انسان وهو محال ونفي الامم من شيء مطلقا اخر من نفي  
لاخص مطلقا اي يصدق نفي لاخص على كل ما يصدق عليه نفي الامم وليس كما  
يصدق عليه نفي لاخص يصدق عليه نفي الامم الا ما فلا فلا فهو يصدق نفي  
لاخص على كل ما يصدق عليه نفي الامم يصدق عليه لاخص على بعض ما يصدق  
عليه نفي الامم فيصدق عليه لاخص يدعي الامم وانه محال كما نقول يصدق على  
لاحيوان الانسان لا كان بعض الان لا حيوان الانسان لا حيوان لا هذا اخلف  
اما الانسان فلا فلا فهو يصدق على ما يصدق عليه نفي الامم يصدق عليه  
نفي الامم لا يصدق عليه نفي الامم على ما يصدق عليه نفي الامم يصدق عليه  
كل الامم بمكان النفي وهو محال فليس كل انسان لا حيوان لا كان كل الانسان لا حيوانا  
وتمتكم بحمد الله تعالى الى كل حيوان الانسان وقول الله تعالى قد ثبت ان كل نفي لا يصدق على شيء  
فلان كل نفي لا يصدق على شيء لا يصدق على كل النفيضان متساوين فيكون العيان ان كل  
هذا اخلف وان نقول العاكس يصدق على بعض نفي الامم لا يصدق على بعض نفي الامم  
بعض نفي الامم لا يصدق على بعض نفي الامم ولا يصدق على بعض نفي الامم  
كل ما يصدق عليه نفي الامم من غير عكس تسامع بعض الان تسامع جزاء من الله ايل وهو  
على المطلوب لا قرأنا ان الله يصدق على شيء من غير نفي الامم اصله اي  
لا مطلقا لا من وجه لا هذا العدم من متغير بين جزاء الامم مطلقا لا يصدق  
ما بين نفي الامم من مطلقا لا من وجه بل هو الحق العدم من وجه لا يصدق على شيء  
على الاخر آخر يصدق الامم بدو نفي الامم لا يصدق في ذلك لا يصدق على بعض  
لا يصدق على الانسان ما لا يصدق على الانسان ولا يصدق على الانسان في  
لا انسان ولا انسان بدو الانسان في ذلك لا يصدق على شيء من غير نفي الامم

[illegible]

باز که من لایق  
عمر یکصد ساله  
ایم که این  
سالها در این  
طریق که ان  
مطلب که ان  
بین تو و من  
بین تو و من  
و تو و من  
کس که این  
الان که این







[illegible][illegible][illegible]

مختار جہاں معلوم اور تہمید علیہ رد قال ہانا، و



و نسب الى الجنس اي مشتقاته المزمع فاما نسبة الى المفعول فله مقوم للمعنى داخل في قوله فاما هو  
و ترجمه و اما نسب الى الجنس فانه مشتق من المعنى حاصل قسمه فانه اذا انضم الى الجنس حصل  
تقسما من الجنس من مثله مثلا الى الجنس الى الانسان فهو داخل في قوله و هو طبعه  
نسب الى الجنس صاوجبا الى المفعول و هو من الجنس الى الانسان فانه اذا انضم الى الجنس  
كله هو جاز ان يكون له فصل في الجنس الى ان يتركب من اقسامه و ان يساويانه و ان  
عن جميع مشاركانه في الجنس و ان انضم ايضا عن ذلك بناء على ان كل طبعه هو فصل  
ان يكون له فصل في سائر ذلك و ان يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب من اقسامه  
انواع و فصل في جميع ما قبله من الجنس متساوية و ان يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب  
و ان يتركب من اقسامه الى الجنس متساوية و ان يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب  
من اقسامه الى الجنس متساوية و ان يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب  
فان قلت طاعت سرى كانت انما انا و انما جاسا و انما يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب  
و فصل في جميع ما قبله من الجنس متساوية و ان يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب  
السافل الى العالي مقوم و المقوم المقوم من غير عكس كل الى ليس كل مقوم  
السافل في جميع المقامات ثابت ان جميع مقومات السافل مقومات السافل فاما ان  
مقومات السافل مقومات العالي فيكون المقوم العالي و السافل فرق و اما قال من غير عكس  
كل الى بعض مقومات السافل في العالي هو مقوم السافل في السافل في السافل في السافل  
الكل الى بعض مقومات السافل في العالي هو مقوم السافل في السافل في السافل في السافل  
حاصل ما اشرنا اليه في قوله و هو من نفسه العالي و لا يمكن كليا الى السافل في السافل  
مقومات السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل  
يتركب من اقسامه الى الجنس متساوية و ان يتركب من اقسامه الى الجنس الى ان يتركب  
التي عرفنا آه **اقول** قد سلف ان يظهر في المصنف في السافل في السافل في السافل في السافل  
منها مقومات السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل في السافل

و نسبة الى الجبر اي من ثلث النعم واما نسبة الى النوع فله معقود لها في داخلية قوامه واهية  
و ترجمه واما نسبت الى اجزائه فله مقسم لها في حصول قسم له فانه اذا انضم الى الجبر حصل الجبر  
قسمه من الجبر في نفسه مثله الى الحق اذا نسب الى الانسان فهو داخل في قوامه واهية  
نسب الى الجبر صاير الى ما لا يطغى وهو قسمه الى الجبر واذ انشئت هذه اقبل الجبر على  
كل شيء واما ان يكون له فصل فهو الجبر الان يتركب من امرين متساويين يساويانه ويزيد  
عن جميع مشاركااته في كل شيء وانه انضم انضمامه عن ثلث بناء على ان كل حبة لها فصل  
ان يكون لها اجزاء في سلف ذلك وبيانه يكون له اي الجبر الى فصل قسمه الى ثلث  
انواع و فصل الجبر عن باقي سائر الجبر متساوية و النعم الساقط الى الجبر يكون له فصل فهو  
و ينقسم الى قسمين له فصل قسمه الى ثلثين ان يكون هو الجبر الى الجبر واما ان يكون له فصل  
فهو عن مشاركااته في ذلك الجبر في مال الثاني فلا ينقسم ان يكون له فصل في كل شيء  
فصل في طيات سائر كانت انما انا جاسا لبيان يكون له فصل مقومات كان فيها اجزاء  
و فصل مقومات كان فيها اقل من كل فصل عوام الساقط الى النوع العالي الى الجبر اما في مقومات  
الساقط الى العالي في قسم الساقط و مقومات المقوم من غير عكس كل شيء في قسم  
الساقط في نوع و العالي لا يمتد حيث ان جميع مقومات الساقط مقومات الساقط في كل شيء  
مقومات الساقط مقومات الساقط في غير الساقط و الساقط في قسمه و اما قال من غير عكس  
كل شيء في مقومات الساقط في العالي هو مقومات الساقط في قسمه الجبر الساقط في قسمه  
الساكن في قسمه الساقط في قسمه في نوع و كل يحصل الساقط في نوع يحصل الساقط في قسمه  
حاصل الساقط في قسمه النوع و هو من نفسه و العالي لا يمتد على اي شيء يحصل  
مقومات الساقط في الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه  
ينقسم جزئيا كان من قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه  
المنقسمات و اما اقل في سلف ذلك ان يظهر في الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه  
منها مقومات في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه  
ان مقومات الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه الساقط في قسمه





۱- قزوین و آمل  
 ۲- قزوین و آمل  
 ۳- قزوین و آمل  
 ۴- قزوین و آمل  
 ۵- قزوین و آمل  
 ۶- قزوین و آمل  
 ۷- قزوین و آمل  
 ۸- قزوین و آمل  
 ۹- قزوین و آمل  
 ۱۰- قزوین و آمل

[illegible][illegible][illegible]



[illegible]

فجعلنا كذا رد على قولنا انما هو كذا فانه حلية مع انه لم يخل الى مفرد من الاحكام  
به في قضية وهو ليس صواب من وجهين اما اولهما فانه يرد بعض الفقهاء للملكية على  
ثانيا فلان لخللا القضية التي ذكرها بالشرطية لا تتكبر من قضية فان اذا  
الشرط والمساخرت اطرافها ان يمكن قضايا الا ترى ان اذا قلنا ان الشرطية  
كانت قضية محتملة للصدق والاكذب فهذا الذي ذكرنا اداه الشرح عليه ونحن الكائنات  
الشمسية التي خرجت عن ان يكون قضية فتمت الصدق والاكذب نعم كما يقال في هذا  
ان الشرطية محتملة من قضية بمعنى ان شرط ان يكونوا اذا اعتبروهما الحكم كذا  
والا فليس قضية بل عند الكثرة عند التحليل **قال** بالشرطية اما منفصلة  
وهي التي **اقول** ان الشرطية قسما من منفصلة والمنفصلة هي التي يحكم  
فيها صدق وقضية او لا صدق على تقدير صدق قضية اخرى فان حكم بها بصدق قضية على  
فقد يصدق وقضية اخرى في منفصلة فحيث قلنا ان كان هذا انسانا فهو حر وان لم يكن  
فيها بصدق القضية على فقد يصدق ولا نساية فان حكمها بصدق قضية على تقدير صدق  
قضية اخرى فهي منفصلة سلكه كقولنا ليس الياسة ان كان هذا انسانا فهو حر فان حكمها  
بصدق الحكمية على تقدير صدق ولا نساية وان منفصلة هي التي يحكم فيها بالانسان في  
بين القضية اما في الصدق والاكذب معا اي انهما لا يصدقان ولا يكذبان او في الصدق  
فقط اي بانهما لا يصدقان ولا يكتمان اذ في الادب فقط اي بانهما لا يكتمان  
ويعا يصدقان او لا يصدقان اي بصدق ولا نساية فان حكم فيها بالانسان في فهو حكم على  
اما اذا كان الحكم فهو الحكم في الصدق والاكذب معا فحيث حقيقة كذا اما ان يكون  
للمتزوج او غيرا فان قولنا هذا المتزوج من هذا فلو يصدقان معا لا يكتمان معا  
واما اذا كان الحكم فيها بالانسان في الصدق فقط فلو يصدق الحكم كذا اما ان يكون هذا  
شجران غيرا فان قولنا هذا الشجر من هذا فلو يصدقان معا لا يكتمان معا الشجر  
حيث انما كان الحكم فيها بالانسان في الادب فقط فلو يصدقان معا لا يكتمان معا الشجر

[illegible]

فلان اکر سید  
کے ہوتے تو میں اس  
آقا کی سب سے بڑی خدمت  
اکڑھ دیتا۔ انا سید صاحب  
خوش ہوا اور اس کی حق  
نیکیوں کو یاد کرنے میں  
کام نایل ہو گیا۔ سید صاحب  
میں نے فوراً ان کی تعریف  
کی کہ ان کے دل میں  
سید صاحب کی تعریف  
ہو۔

[illegible]











في قوله لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد

في قوله لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد

الحكم على الافراد المضمون طابا ان يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد  
يصدق ذلك الحكم على بعض الافراد من جهة واحدة او من جهة متعددة  
صدق الحكم على الافراد مطلقا او بالصفة قال البهائي الثاني في تحقيق الحجة لا ريب ان  
تصرفت ان السلب لا يوجب احد هما الحكم عليه يسمى موضوعا وانما هو الحكم مستلزم  
محمدا فاصل ان حجة البهائي قد جرت بانهم يثبتون عن الموضوع بجموع من الحكم بمتخالفات  
اذا قلنا ان ج ب فكانهم قالوا كل من موضوع محمول على ما فاعلم ان ذلك لغايبين احدهما  
فان قلنا ان ج ب انهم من قبل ان كل النكاحات هي و هي وانما ما قد تفرقا لا يصدق انهم  
لن يضمن الحكمية مثلا كل النساء حبات وكثيرا عليه الاحكام امكن ان يصدق انهم  
ان تلك الاحكام افادهم في هذه الالاد قد في الالاد الكليات لا في النكاحات لا في موضوع  
وجدوا لها من الالاد يتقوا على ان الاحكام التجارية عليها شاملة لجزئياتها غير مضمونة على  
ومن بعض مكانهم في مسائل الفطرات اخذوا مفهوم الكليات من غير اشارة الى الالاد من  
و يتحقق ان احكامها بمقتضى كلياتهم بل انما لا يشاء وانما صارت بمقتضى الكليات من غير اشارة  
متحقق على جميع الجزئيات فاعلم ان ج ب فاعلم ان ذلك لغايبين احدهما مفهوم ج و حقيقة الحكم  
لا يصدق عليه ان الافراد طوعا كان كل موضوع ج مفهوم ب لا يمكن ج ب في النظر  
فقد بين فلا بد من حلا في المعنى بل في النظر بل معناه ان كل ما صدق عليه ج من الافراد فهو  
ج فان قلت كما ان ج لم يعتبرين كذا لك لم يعتبران مفهوم و حقيقة كذا صدق عليه  
ج من الافراد فلم يعتبران ان يكون الحكم لا يصدق عليه ب لا مفهوم مكان الموضوع كذا  
قلنا لا يصدق عليه مفهوم ج من الافراد لا يصدق عليه ب فان كان الحكم لا يصدق عليه ب  
لكل من موضوعه لا يصدق عليه ب من موضوعه و في ثبوت الشيء لنفسه يقتصر لاعتقادي في الموضوع لا في  
يصدق عليه ب كذا فاعلم ان ج ب مع ج حقيقة كذا لا يصدق عليه ج من الافراد فهو  
مفهوم ج لا يصدق عليه ب لا يصدق عليه ب فاعلم ان ذلك لغايبين احدهما مفهوم ج ب  
مفهوم ب اخذوه فان كل من موضوعه لا يصدق عليه ب من موضوعه لا يصدق عليه ب كذا فاعلم ان ذلك لغايبين احدهما مفهوم ج ب

في قوله لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد

في قوله لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد

في قوله لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد او على بعض الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد  
المراد ان في قولك لا يصدق ذلك الحكم على جميع الافراد









ان لو كان من جنس في الخارج فقد صدق القضية باعتبار الحقيقة ودون العلم كما  
ان لو كان من جنس من الماهيات من جنس في الخارج يصدق بحسب حقيقة كل مربع شكل اي كل  
و جد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجوده  
في الخارج على كل فرد في فرض المكان المخصوص من جهة الخجل اما ان يكون الحكم مطلقاً  
على افراد كجبهه او مناه او لاها ولا افراد للفرد في الخارج فان كان الحكم  
مفصلاً على افراد كجبهه يصدق الكلية الخارجية في الكلية الحقيقية كما اذا علم  
لاشكلاً في الخارج في المربع يصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق  
بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً  
فان البعض لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان لمربع بل مختلف المكان الحكم  
متناوياً لا جبهه او انصفه او الفدر في الكليات متاكلة اكل الانسان جبهه فاذ  
يكون بينهما معنى خصوص من جهة قال على هذا فخص المصدرات السابقة اقول  
لما عرفت مفهوم الوجبة الكلية انك ان عرفت مفهوم لاقط المعطيات بالافعال على  
فان الحكم في الوجبة المجزئة على البعض على الحكم في الوجبة الكلية فالاصل المستقر في  
الكل معتبره هو ان يحسب البعض معنى السابقة الكلية وفهمنا عن كل واحد واحد  
المجزئة شرعاً بما عرفت من جهة او كما اعتبرت الوجبة الكلية بحسب الحقيقة في الخارج  
كذلك يعتبر البعض لاخر باعتبارين فمقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق بين  
المجزئين فمخالف الوجبة المجزئة الحقيقية يعطى طقاس الخارجية لان لا يتأخر على البعض  
لاذلا في الخارج كما ان لا يتأخر على افراد الحقيقة مطلقاً بل في العكس على هذا في  
الكلية الخارجية علم من سلبية الكلية الحقيقية لان نفيها لاخص اعم من نفيها  
مطلقاً بل الكليتين المجزئتين مباينة جزئية وذلك ظاهر قال البحث انك في  
والفصيل الفرض القضية اما مثلاً في مصلح كل حرف السليمان يكون جزئاً من  
او ليس له ان لا يكون فان كان جزئاً من المخصوص كقولنا لا هو جزا من المخصوص كقولنا لا هو

ان لو كان من جنس في الخارج فقد صدق القضية باعتبار الحقيقة ودون العلم كما  
ان لو كان من جنس من الماهيات من جنس في الخارج يصدق بحسب حقيقة كل مربع شكل اي كل  
و جد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجوده  
في الخارج على كل فرد في فرض المكان المخصوص من جهة الخجل اما ان يكون الحكم مطلقاً  
على افراد كجبهه او مناه او لاها ولا افراد للفرد في الخارج فان كان الحكم  
مفصلاً على افراد كجبهه يصدق الكلية الخارجية في الكلية الحقيقية كما اذا علم  
لاشكلاً في الخارج في المربع يصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق  
بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً  
فان البعض لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان لمربع بل مختلف المكان الحكم  
متناوياً لا جبهه او انصفه او الفدر في الكليات متاكلة اكل الانسان جبهه فاذ  
يكون بينهما معنى خصوص من جهة قال على هذا فخص المصدرات السابقة اقول  
لما عرفت مفهوم الوجبة الكلية انك ان عرفت مفهوم لاقط المعطيات بالافعال على  
فان الحكم في الوجبة المجزئة على البعض على الحكم في الوجبة الكلية فالاصل المستقر في  
الكل معتبره هو ان يحسب البعض معنى السابقة الكلية وفهمنا عن كل واحد واحد  
المجزئة شرعاً بما عرفت من جهة او كما اعتبرت الوجبة الكلية بحسب الحقيقة في الخارج  
كذلك يعتبر البعض لاخر باعتبارين فمقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق بين  
المجزئين فمخالف الوجبة المجزئة الحقيقية يعطى طقاس الخارجية لان لا يتأخر على البعض  
لاذلا في الخارج كما ان لا يتأخر على افراد الحقيقة مطلقاً بل في العكس على هذا في  
الكلية الخارجية علم من سلبية الكلية الحقيقية لان نفيها لاخص اعم من نفيها  
مطلقاً بل الكليتين المجزئتين مباينة جزئية وذلك ظاهر قال البحث انك في  
والفصيل الفرض القضية اما مثلاً في مصلح كل حرف السليمان يكون جزئاً من  
او ليس له ان لا يكون فان كان جزئاً من المخصوص كقولنا لا هو جزا من المخصوص كقولنا لا هو

الحدود والخصائص

ان لو كان من جنس في الخارج فقد صدق القضية باعتبار الحقيقة ودون العلم كما  
ان لو كان من جنس من الماهيات من جنس في الخارج يصدق بحسب حقيقة كل مربع شكل اي كل  
و جد كان مربعاً فهو بحيث لو وجد كان شكلاً ولا يصدق بحسب الخارج لعدم وجوده  
في الخارج على كل فرد في فرض المكان المخصوص من جهة الخجل اما ان يكون الحكم مطلقاً  
على افراد كجبهه او مناه او لاها ولا افراد للفرد في الخارج فان كان الحكم  
مفصلاً على افراد كجبهه يصدق الكلية الخارجية في الكلية الحقيقية كما اذا علم  
لاشكلاً في الخارج في المربع يصدق كل شكل مربع بحسب الخارج وهو ظاهر ولا يصدق  
بحسب الحقيقة اي لا يصدق كل لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان مربعاً  
فان البعض لو وجد كان شكلاً فهو بحيث لو وجد كان لمربع بل مختلف المكان الحكم  
متناوياً لا جبهه او انصفه او الفدر في الكليات متاكلة اكل الانسان جبهه فاذ  
يكون بينهما معنى خصوص من جهة قال على هذا فخص المصدرات السابقة اقول  
لما عرفت مفهوم الوجبة الكلية انك ان عرفت مفهوم لاقط المعطيات بالافعال على  
فان الحكم في الوجبة المجزئة على البعض على الحكم في الوجبة الكلية فالاصل المستقر في  
الكل معتبره هو ان يحسب البعض معنى السابقة الكلية وفهمنا عن كل واحد واحد  
المجزئة شرعاً بما عرفت من جهة او كما اعتبرت الوجبة الكلية بحسب الحقيقة في الخارج  
كذلك يعتبر البعض لاخر باعتبارين فمقدم الفرق بين الكليتين واما الفرق بين  
المجزئين فمخالف الوجبة المجزئة الحقيقية يعطى طقاس الخارجية لان لا يتأخر على البعض  
لاذلا في الخارج كما ان لا يتأخر على افراد الحقيقة مطلقاً بل في العكس على هذا في  
الكلية الخارجية علم من سلبية الكلية الحقيقية لان نفيها لاخص اعم من نفيها  
مطلقاً بل الكليتين المجزئتين مباينة جزئية وذلك ظاهر قال البحث انك في  
والفصيل الفرض القضية اما مثلاً في مصلح كل حرف السليمان يكون جزئاً من  
او ليس له ان لا يكون فان كان جزئاً من المخصوص كقولنا لا هو جزا من المخصوص كقولنا لا هو

















[illegible]

الاعلان السابق في جميع وسائل الاعلام  
بما في ذلك الاصحاح في جميع وسائل الاعلام  
بما في ذلك الاصحاح في جميع وسائل الاعلام  
بما في ذلك الاصحاح في جميع وسائل الاعلام

[illegible][illegible][illegible]

سميت محكمة للمشترط على معنى لا مكان وعامة لانها اعم من الملكية الخاصة وقدر  
 اعم من الملكية العامة لانه متى صدق لا يجاب بالفعل فلا اقل من ان لا يكون السلب  
 ضروريا وسلب ضروري فالسلب هو امكن لا يجاب متى صدق ولا يجاب كلفه صدق  
 لا يجاب كذا لا مكان ولا ينكر لحيث انك لا يكون لا يجاب مكانا لا يكون بل نقا اسلا كذا  
 معنى صدق السلب كلفه لا يجاب ضروري كما سلب ضروري فالاجاب هو كذا السلب  
 فمتى صدق والسلب بالفعل صدق والسلب لا مكان في العكس لحيث ان يكون السلب  
 مكانا غير واقع وقدر التضييق الباقي لان المصلحة العامة منها مطلقا والعموم من واقع  
 اعم قال وانما المركبات فسمها اقول من المركبات للمشتري الخاصة وهو المشتري  
 العامة مع قيد اللادوام في الذات لان قيد اللادوام يحذف الفئات لان المشتري العامة  
 على الضرر في محسب العرف والضرر في محسب العرف دوام محسب العرف دوام محسب العرف محسب العرف  
 فبعدم اللادوام محسب العرف فان قيد التضييق اصح فلا بد ان يقيد باللا دوام محسب العرف  
 حتى كره النسبة فهو انفراد في اعم في جميع اوقات نصف الموضوع لا وقت في  
 بعض اوقات ذات الموضوع وهو اعنى المشتري الخاصة ان كانت محسب العرف  
 فالضرر ورعة كل كاتب موضوع لا صايب محسب العرف لا انما فائدة كبرها من موضوع  
 عامة وسالبة مطلقا عامة ان المشتري العامة للمصلحة في ولا ولا من الضمنية  
 فاما السلب للمصلحة العامة او قولنا لا شيء من الكائنات بموضوع لا صايب بافضل  
 فهو مفهوم اللادوام لان لا يجاب للمصلحة للموضوع اذا لم يكن دائما كما كان  
 معناه ان لا يجاب ليس متصفا في جميع الاوقات فاذا لم يشر الى اعم  
 في جميع الاوقات فيحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة لانه  
 ان كانت كلية كلفه بالضرر لا شيء من الكائنات لا صايب محسب العرف لا انما فائدة كبرها من  
 مشتري عامة كلفه بالضرر لا شيء من الكائنات لا صايب محسب العرف لا انما فائدة كبرها من  
 ومن ضمن اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما فيحقق في جميع الاوقات فاذا

سميت محكمة لثبوتها على معنى لا مكان في عامة كلامهم من الملوك الخاصة وهو  
 نظم السلطة العامة لانه متى صدق لا يجاب بافعال فلا اقل من ان لا يكون السلب  
 ضروريا وسلب ضروري فالسلب هو مكان لا يجاب متى صدق لا يجاب فكأن صدق  
 لا يجاب لا مكان ولا ينكر لحيث ان ذلك يكون لا يجاب مكانا لا يكون في مقام اصله كانه  
 متى صدق السلب فعل الحيث لا يجاب ضروريا كما سلب ضروري فالاجاب هو كل السلب  
 متى صدق والسلب ما فعل منه والسلب لا مكان في العكس لحيث ان يكون السلب  
 مكانا غير وانهم وانهم من التضييق الباقى لان المطلقة دائما انهم من مطلقا انهم من ارجح  
 انهم قالوا والامكانات فسموا اقول من المراكز للثبوت على الخاصة وهو ان  
 العامة مع قيد الاداد على الذات لا تماقيد الاداد واما محبات لان المشروط العامة  
 على الضرر في وجه العرف والضرر في وجه العرف واما في وجه العرف واما في وجه العرف  
 في وجه الاداد واما في وجه العرف فان قيد العرف اصح فلا بد ان القيد بالاداد واما في وجه  
 حتى يكون النسبة فيها كثر من اعماء في جميع اوقات وصف الموضوع لا يقتضي في  
 بعض اوقات ذات الموضوع وهو اعرف المشروط الخاصة امكانات مع كذا  
 والضرر واما في كتاب موضوع الامايع مكملا كما كثر كذا مما ذكرها من من شجرة  
 عامة وسالبة مطلقا فاما المشروط العامة للموجبة فهي كذا ولا بد من الضمنية  
 واما السلب المطلق العامة في وجه كذا لا في وجه الكذب بموضوع الامايع بافضل  
 فهو مفهوم الاداد واما لان لا يجاب للموضوع الذي هو كذا اذا لم يكن في كذا مكان  
 معناه ان لا يجاب ليس متحققا في جميع اوقات فاذا العرف لا يجاب  
 في جميع اوقات فيحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة فلما  
 كان كذا في كذا بالضرر لا في جميع الامايع كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 مشروطا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ومن ضمن الاداد واما لان السلب الذي يمكن ان يثبت في جميع اوقات فاذا





لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء في ذاته  
موجودا في ذاته دون أن يكون  
موجودا في غيره

لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء في ذاته  
موجودا في ذاته دون أن يكون  
موجودا في غيره

لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء في ذاته  
موجودا في ذاته دون أن يكون  
موجودا في غيره

لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء في ذاته  
موجودا في ذاته دون أن يكون  
موجودا في غيره

لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء في ذاته  
موجودا في ذاته دون أن يكون  
موجودا في غيره

الوفاة إذا لم يصدق الخبر في بعض الجوف كالإمام صدقت بمسألة الجوف لم  
 يصدق بها ~~مسألة في صدق الوفاة كما في المثال المذكور هذا إذا صدقنا المشرقين بالصدق~~  
 بشرط الوصف ولما إذا صدقنا حاكبا للضرورة كعدم الوصف فيكون المشرقون انحص  
 من الوفاة مطلقا لا من حيث شغلقت الضرورة في جميع أوقات كونهم جميعا وقت  
 الوصف بعض أوقات الذات شغل الضرورة في بعض أوقات المثلث من غير عكس  
 والوفاء في مياكة فلا يفتقر إلى العلم بالضرورة من وجه الصدق كما يوافقه المشرقون في  
 وصدقها بدونها في كافة الضرورة في العكس حيث لا دام في الجوف في بعض المطلق  
 السامية بالصدق العامة قال السادسة المنشورة أه أقول المنشور في الأصول  
 يضر في بعض الجوف لا يضر في أصله عنه في وقت غير موحد من أوقات وجه  
 للمرضى كذا في بعض النجاشات وأما المجدد من التغيير من من خذ عدم الصدق في أوقات  
 بل لا ينفذ بالضرورة من أصل مطلقا فإن كانت موجبة لكلها بالضرورة في كل التمسك  
 وقت كذا دائما فإن يكن من وجه منشورة مطلقا في أوقات الضرورة في كل ذلك  
 وفي كل أوقات مطلقا عامة في أوقات لا شيء من الأوقات في تفسير الفصل الثاني في بعض الأوقات  
 وإن كانت سبابة لكلها بالضرورة ولا شيء من الأوقات في بعض أوقات كذا دائما  
 من سبابة منشورة مطلقا في بعض الأوقات ومن حيث مطلقا عامة من وجه  
 المذكور في أوقات غير في أوقات المنشورة مطلقا في بعض الأوقات في بعض الأوقات  
 الضرورة في وقت كذا دائما في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات  
 نسبة الوفاة من غير في أوقات الوفاة المطلقا في بعض الأوقات في بعض الأوقات  
 الوفاة في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات  
 في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات  
 مطلقا في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات  
 في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات في بعض الأوقات

المطابق

من غير ان يكون مجموع الاول واما بالمطابق لسطوع الحكمة فان لا دله على الإيجاب مثلاً  
 معقول الصريح وهو ان الإيجاب لا خلاف في السلب ليس هو ضرر وقع ودله على الإيجاب  
 بل ان منتهى مثلاً لا لا لا لا واما الآخر في نفسه هو العبر من كلامه ان العلم لا يلا  
 قربة ولا الإيجاب مثلاً هو سلب ضرر فلا يجاب عنه من كان السلب فلما كان احد  
 الضدين مع معضاه البارد من الآخر يست معنى لآخرى بل من انما هو بسط  
 عبارة لا شام في كبريت شمس ولا بينهما قال الفصل الثاني في مقام الشرح واما قوله  
 لما وقع فخرج من الحكمة ان اقسامها شرع في اقسام الشرطية كقوله ثبت ان الشرطية كقوله  
 من فضيلين وخرج ما من عمله ان اجبت ان سلب حصل بعد سماعه لآخرى بل في عمله  
 ان او اجبت ان سلب الفصل احد هما عن الآخرى والفضيلة في من جازي الشرطية  
 سلب كان شمس لمان منفصل تسمى ضد ما نفعدها في الذكر والفضيلة الثانية ليس  
 تألياً لمانها كما تم ان الفصل اما ايجابية اما السلبية في التي ضد تألياً  
 فيما على نفعده يصدق للمفهوم بملء فيه بينهما ترجيح في المراتب العارضة شئ يستعجب  
 المفهوم التام كالمالية والافتراشت اما العملية فبأن يكون لا يقدم على الثاني كقولنا انكا  
 انشعل لمانه فانها كقولنا ان كان النوار من جازي كانت انشعلت  
 او يكون معلول على واحة كقولنا ان كان النوار من جازي ان كان الارض غلت من جازي النوار  
 وانما انشعلت على ان الطلوع انشعلت انما انشعلت فبان يكن فاما ما مضى كقولنا انكا  
 ليدنا بالعرضية لانه وهذا الفرق لا ينال من السلبية الكاذبة لعدم اعتبار صدق  
 الحكم على تقدير صدق المفهوم للاحقة فيها الاول ان يقال ان السلبية كقولنا انكا  
 على تقدير صدق قضية اخرى للاحقة بتبعا موجبة لادها ومنقول من روية الكلا  
 لان الحكم للاحقة ان طلق الى اعم كانت الحكم كقولنا انكا للاحقة انما مستحقة وان لم يلحق  
 بالعرض فاما عدم الحكم للاحقة لوقوع اثنين من غير علاقة واما الايجابية في التي يكون ذلك  
 او يدعى ان على تقدير صدق المفهوم للاحقة بتبعا موجبة لذلك بل يحجب صدق الجازي

فضل علیہ السلام

[illegible]



[illegible][illegible]

الرفقة في دراضع في الصدق عرفت بلاء. <sup>مياه في الامم</sup> البوء است.

في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان

اما ان يكون هذا الحق اكلها فكانت ماضية نحو قوله بان بل هو قد كان  
 السلب لا لا الكتابة بحسب الحق قال والية كل حادثة اسما حتى كملت فمما في هذا  
 فصلان لزومية واقافية ، فصلان ست ثلاث منها احاديث وثلاث منها  
 اتفاقيات وهي كل ما هو مكتوب لان تعلقها بالذكي لا يطبق لاصل للمعجزة فلا بد  
 تعريف مباحها فسالبة كل واحد منها حتى لا يرفع ما حكمه في معجزة فلا كان للمعجزة  
 اللزومية ما حكمه فيها بلزم الثاني للقدم كانت السالبة اللزومية سالبة اللزوم  
 اي ما حكمه فيها بسلب اللزوم لا ما حكمه فيها بلزم السلبان التي حكم فيها بلزم اسلب  
 مرجحة لزومية لا سالبة شيئا اذا قلنا ليس اذا كانت الشمس لامة فالليل موجبة  
 كانت سالبة لان ما حكمه فيها اسلب لزوم وجود الليل لطلوع الشمس اذا قلنا اذا  
 الشمس طلعت فليس الليل موجبا كانت موجبة لان ما حكمه فيها بلزم سلب وجود الليل  
 لطلوع الشمس لما كانت الموجبة المتصلة لا تقافية ما حكم فيها بما حادثة الثاني للقدم  
 الصدق كانت السالبة لا تقافية سالبة للاتفاق اي ما حكمه فيها اسلب حادثة الثاني  
 للقدم في الصدق لا ما حكمه فيها بما حادثة اسلبها اتقافية موجبة فلذا قلنا ليس اذا  
 كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق كانت سالبة اتقافية لان ما حكمه فيها  
 بسلب مواصفة الحمار لنافعية الانسان واذا قلنا اذا كان الانسان  
 ناطقا فليس الحمار ناطقا كانت موجبة اتقافية لان ما حكمه فيها بملاحظة سلب  
 نافية الحمار لنافعية الانسان وعلى هذا يمكن ان السالبة المتبادرية شارة  
 العناد وهي ما لم يحكم فيها برفع العناد وما رفع العناد الذي هو في الصدق  
 والكذب معا فقول سالبة المتبادرية الحقيقية وما رفع العناد الذي هو  
 في الصدق فقط فهي مانعة الجمع وما رفع العناد الذي هو في  
 الكذب فقط فهي مانعة الخلق لا ما حكمه فيها بعناد السلب سالبة لانها  
 ما حكمه فيها كسلب اتفاق الانسان على ان لا يكون له نطق فلو كان النطق

في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان  
 في قوله ان







[illegible]

سیدین مکرر دعا و ذکر بیجا فایده ندارد، بویژه مکرر دعا

كل اذا اجابوا بضمها في المصطلح والافهم المصطلح المذكور في الشرطية فان كان الحكم بالافهم  
او لا انفصال فيها او وضع ممكن فهو محقق في الاطلاق بين حكمه الحكم بانه على وجه  
ان على وجهه كقوله في قوله وسن للموجبة الكلية في المنفصلة كما انهما اقوى فلو كان  
كأنما انهما اقوى كان في كانه الشمس طاعة فلو كان في المنفصلة كما قلنا  
دائما اما ان كان في الشمس طاعة فيكون الفهم من وجوب وسن السالبة الكلية ففهمها بالبيان  
لما في المنفصلة ففهمها ليس ابينة اذا كانت الشمس طاعة فافهم من وجوب كما في المنفصلة  
ليس ابينة اما ان يكون الشمس طاعة ما ان يكون الفهم من وجوب وسن الموجبة ففهمها  
قد يكون كقوله في كونه اذا كانت الشمس طاعة كان الفهم من وجوب او قد يكون كما ان  
تكون الشمس طاعة ما ان يكون الليل موجب وسن السالبة ففهمها قد يكون  
كقوله في كونه اذا كانت الشمس طاعة كان الليل موجب او قد يكون اما ان يكون  
طاعة ما ان يكون الفهم من وجوب او قد يكون كقوله في كونه على سبيل المثال  
كل ما ليس مما ليس في المنفصلة ما ان يكون في المنفصلة اذا قلنا كما قلنا  
كان كذا من غير ان يكون الكلي فاذا قلنا ليس كذا يكون معناه في كونه الكلي كذا  
ارفع اليمين الكلي ففهم السلب في كونه على حقيقته فيما سبق وهكذا في اليمين  
اطلاق نقطة كن لادن واذا في الانفصال وان ما في الانفصال كقوله انما  
الشمس طاعة ففهمها من وجوب ما ان يكون الشمس طاعة ما ان لا يكون الفهم  
موجب قال والشرطية قد يكون من حيزين اقول لما كانت الشرطية مركبة من  
والخفية اما حيزية او متصلة او منفصلة كان في كونه اما من حيزين او متصلتين او منفصلتين  
حيزية او متصلة او من حيزين او متصلة او منفصلة لا بد على هذا ولا مقام لكن كونه  
هذه لا مقام لانه لا خفية تنقسم المتصلة الى حيزين كان مقدم المنفصلة متصلة  
على التعليم اي حيزية فهو فان مفهوم المقدم فيها للترتيب والمفهوم الثاني بالادام

في قوله في كونه الشمس طاعة ففهمها من وجوب ما ان يكون الشمس طاعة ما ان لا يكون الفهم موجب قال والشرطية قد يكون من حيزين اقول لما كانت الشرطية مركبة من والخفية اما حيزية او متصلة او منفصلة كان في كونه اما من حيزين او متصلتين او منفصلتين حيزية او متصلة او من حيزين او متصلة او منفصلة لا بد على هذا ولا مقام لكن كونه هذه لا مقام لانه لا خفية تنقسم المتصلة الى حيزين كان مقدم المنفصلة متصلة على التعليم اي حيزية فهو فان مفهوم المقدم فيها للترتيب والمفهوم الثاني بالادام









والفكر في الكلية والجزئية فانهما لو كانتا كليتين ان جزمنا لزمنا انهما كليتان  
لكل من هذين الجزئين في فكرة يكون الموضوع فيها علم هو الكل من حيث الانسان  
لا من حيث الحيوان با انسان فانهما كاذبتان وكذا لو كانتا بعضا لحيوان انسانا  
حيوانا ليس بالانسان فانهما مصادقان فقلت الجزئيتان انما هما مصادقان لا اختلاف  
للموضوع لا اعتقاد الحكمة فان البعض المحكوم عليه بهما انسانية غير البعض المحكوم  
عليه بهما حيوانية فقلت في جميع الاحكام انما هو المراد بالمفهوم انسانية والكل  
مفهوم الجزئين من كل يجب ان البعض لا يرد بالسلب على البعض لزمنا انهما  
فاما تعيين الموضوع فاعرضنا دوما عن المفهوم فان قلت انما اعتبر به واحدة  
الموضوع فما الحاجة الى اعتبار شرط آخر في المصادقات فقلت المراد بالموضوع  
الموضوع في المذكور ان الموضوع لا يكون بين الكلية والجزئية تناقض فان خات  
الموضوع في الكلية جميع الاولون في الجزئية بعضها دوما مختلفان من اكله الى كون  
الشيئين موجودين اما ان كانا موجودين فلا بد مع تلك الشرائط من شرط آخر في الكل  
والمصادقات والمصادقات لا اختلاف في جهة او فيها كالا حد في جهة او فيها  
لكن البتة في غير ما ذكره كمالا لكونه لكل انسان كاتبا لغيره في كل  
انسان كما لا يخفى فانهما لا يان لان اليجاب لكاتبه نفي عن افراد الانسان في  
بعضهم لا سلبا عنه وهو في الكثيرين في كل واحد لكل انسان كاتبا لا مكانا في كل  
انسان كاتبا كما كان عندنا من اختلاف الجهة لا به في الموضوع قال فقلت في غير  
السلطة الملكية العامة او اقول اعلم اننا نقسم كل شيء فهو هذا الله ركبات  
فيها لا يقف في حق كل شيء بل يقف في حق ذلك الشيء كذا قال في كل  
شيء كما لا يخفى في ان يقف في كل شيء في كل شيء في سائر ان يقف في كل شيء في  
فريقا كذا نفس انما هي مفهوم يحصل من العقل ان يقف في كل شيء في كل شيء

«در سجده بر پیشانی که در آنجا مرقع عظیمی از علف و غنوم تکیه دارد»



سنة ١٢٩٠  
١٢٩٠

فانه اذا لم يكن لا شيء مما في الجمل ولم المسلم على ما اذا لم يكن المسلم على الجمل  
لا يجب ان يكون في الشرط العامة الحجة المكية وهي التي حكم بها كسلب الضرر  
بحسب وصف عن ابي حنيفة ان كل من اكل من ذوات البهائم التي يستعمل  
في بعض اوقات كذا يصنعها وان ذلك لان نسبوا الى الشرع العامة كسبة المكة  
السامة الى الضرورة المطلقة فكما ان الضرر في الحسب للحيات ينقض تلك الضرر  
بحسب للحيات في ذلك الضرر في محسب الوصف ينقض الوصف في محسب الوصف  
العرفية العامة الحجة المطلقة هي التي حكم بها ابا حنيفة في السلب بافضل في بعض  
اوقات وصف المضرم ومثلها ما مر من قولنا كل من يذات الحسب ليعمل بالفعل  
في بعض اوقات كونه يصنعها في ذلك لان نسبوا الى العرفية العامة كسبة المطلقة  
الى العامة فكما ان العام بحسب للحيات في الاطلاق بحسبه كذلك العام بحسب  
ينافي في اطلاق بحسبه قال اما المركبات اه اقول في الغنية المركبة عبارة عن  
مجموع قضيتين مختلفتين لا يكتمل السلب فتقوض ما رفع ذلك المجموع لكن في  
ذلك المجموع انما يكتمل في رفع احد جزئية لا على الشبه في جزئية اذا تحقق  
تحقق الجميع ورفع احد الجزئيين هل احد نفي في الجزئية لا على الشبهين فيكون ذلك  
مسألة في النفي للمركبة في كل مفهوم المزدوج بين نفي الجزئيين لان احد النفيين في  
مفرد بينهما او قال اما هذا النفي وان كان ذلك في الحقيقة في نفس الامر في الحقيقة  
نفي الجزئيين فيكون طريقا في نفي المركبة ان جعل السلب في كل واحد منهما في نفي  
المتصلة للعامة الظاهر في قضيتين في حصة واحدة في نفي كل واحد من ذلك  
المتصلة لان صدق احد اصل صدق جزئيه في صدق الجزئيات كذب نفيها كما في  
المتصلة للعامة في كل المركبة جزئيه في صدق كذب اصل صدق المتصلة لانه  
في كذب اصل خلايان كذب جزئيه في صدق نفيها في صدق المتصلة

فانه اذا لم يكن لا شيء مما في الجمل ولم المسلم على ما اذا لم يكن المسلم على الجمل  
لا يجب ان يكون في الشرط العامة الحجة المكية وهي التي حكم بها كسلب الضرر  
بحسب وصف عن ابي حنيفة ان كل من اكل من ذوات البهائم التي يستعمل  
في بعض اوقات كذا يصنعها وان ذلك لان نسبوا الى الشرع العامة كسبة المكة  
السامة الى الضرورة المطلقة فكما ان الضرر في الحسب للحيات ينقض تلك الضرر  
بحسب للحيات في ذلك الضرر في محسب الوصف ينقض الوصف في محسب الوصف  
العرفية العامة الحجة المطلقة هي التي حكم بها ابا حنيفة في السلب بافضل في بعض  
اوقات وصف المضرم ومثلها ما مر من قولنا كل من يذات الحسب ليعمل بالفعل  
في بعض اوقات كونه يصنعها في ذلك لان نسبوا الى العرفية العامة كسبة المطلقة  
الى العامة فكما ان العام بحسب للحيات في الاطلاق بحسبه كذلك العام بحسب  
ينافي في اطلاق بحسبه قال اما المركبات اه اقول في الغنية المركبة عبارة عن  
مجموع قضيتين مختلفتين لا يكتمل السلب فتقوض ما رفع ذلك المجموع لكن في  
ذلك المجموع انما يكتمل في رفع احد جزئية لا على الشبه في جزئية اذا تحقق  
تحقق الجميع ورفع احد الجزئيين هل احد نفي في الجزئية لا على الشبهين فيكون ذلك  
مسألة في النفي للمركبة في كل مفهوم المزدوج بين نفي الجزئيين لان احد النفيين في  
مفرد بينهما او قال اما هذا النفي وان كان ذلك في الحقيقة في نفس الامر في الحقيقة  
نفي الجزئيين فيكون طريقا في نفي المركبة ان جعل السلب في كل واحد منهما في نفي  
المتصلة للعامة الظاهر في قضيتين في حصة واحدة في نفي كل واحد من ذلك  
المتصلة لان صدق احد اصل صدق جزئيه في صدق الجزئيات كذب نفيها كما في  
المتصلة للعامة في كل المركبة جزئيه في صدق كذب اصل صدق المتصلة لانه  
في كذب اصل خلايان كذب جزئيه في صدق نفيها في صدق المتصلة

فانه اذا لم يكن لا شيء مما في الجمل ولم المسلم على ما اذا لم يكن المسلم على الجمل  
لا يجب ان يكون في الشرط العامة الحجة المكية وهي التي حكم بها كسلب الضرر  
بحسب وصف عن ابي حنيفة ان كل من اكل من ذوات البهائم التي يستعمل  
في بعض اوقات كذا يصنعها وان ذلك لان نسبوا الى الشرع العامة كسبة المكة  
السامة الى الضرورة المطلقة فكما ان الضرر في الحسب للحيات ينقض تلك الضرر  
بحسب للحيات في ذلك الضرر في محسب الوصف ينقض الوصف في محسب الوصف  
العرفية العامة الحجة المطلقة هي التي حكم بها ابا حنيفة في السلب بافضل في بعض  
اوقات وصف المضرم ومثلها ما مر من قولنا كل من يذات الحسب ليعمل بالفعل  
في بعض اوقات كونه يصنعها في ذلك لان نسبوا الى العرفية العامة كسبة المطلقة  
الى العامة فكما ان العام بحسب للحيات في الاطلاق بحسبه كذلك العام بحسب  
ينافي في اطلاق بحسبه قال اما المركبات اه اقول في الغنية المركبة عبارة عن  
مجموع قضيتين مختلفتين لا يكتمل السلب فتقوض ما رفع ذلك المجموع لكن في  
ذلك المجموع انما يكتمل في رفع احد جزئية لا على الشبه في جزئية اذا تحقق  
تحقق الجميع ورفع احد الجزئيين هل احد نفي في الجزئية لا على الشبهين فيكون ذلك  
مسألة في النفي للمركبة في كل مفهوم المزدوج بين نفي الجزئيين لان احد النفيين في  
مفرد بينهما او قال اما هذا النفي وان كان ذلك في الحقيقة في نفس الامر في الحقيقة  
نفي الجزئيين فيكون طريقا في نفي المركبة ان جعل السلب في كل واحد منهما في نفي  
المتصلة للعامة الظاهر في قضيتين في حصة واحدة في نفي كل واحد من ذلك  
المتصلة لان صدق احد اصل صدق جزئيه في صدق الجزئيات كذب نفيها كما في  
المتصلة للعامة في كل المركبة جزئيه في صدق كذب اصل صدق المتصلة لانه  
في كذب اصل خلايان كذب جزئيه في صدق نفيها في صدق المتصلة

بصدق ما صدر بها من ان كل ما في هذه المركبة يتجلى بملاكها كماله بمقتضى المركبات  
ومقتضى البسائط فانك اذ انتقلت من المركبة الى اجزائها الالزامية مركبة من مطلقين  
صاينين اولهما كل ففة للاصل في الجفت واخرها كماله في المركبة فكل ففة  
ان تفيض المصلحة العامة للكل ففة الالزامية الخالصة ونقص المصلحة العامة الخالصة  
للل فقط على ان تفيض الجزئية الالزامية اما الالزامية لكافة او لتمام للكل ففها فانما  
كل المركب ضاحك بافضل لا دائما كما يمكن نفيته انه ليس كذلك بل لا يمكن ان يكون  
ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحكا دائما فلو لم يكن كذلك ومضى للمجرم  
ونقيضه الصريح ومقتضى ما لا يملكه الا كذا المنفصلة المسارية النقيض على  
هذا التفسير في سائر المركبات قال وان كانت جزئية آه اقول ما هو كان حكم المركب  
لكلية واما المركبات الجزئية فلا تسمى في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المدحرج  
نقيض الجزئين بل الكذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المدحرجان من جهة ان يكون  
المدحرج ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع وسلبا دائما لكل افراد الباقية فيذكر الجزئية  
للادامة لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث ثبت له المسمى بآخرة  
عن مضمون كل فرد الموضوع في تلك المادة كذلك ويكذب يعرف كل احد  
نقيض جزئها أي المكذوب اما الكلية المتوجية فلهذا دام سلب المسمى عن بعض افراد  
واما الكلية السالبة فلهذا دامها يجب المسمى لبعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان  
لاداما فان الحيوان ثابت لبعض افراد الجسم دائما مسمى عن افراد الباقية دائما  
منها الجزئية كاذبة مع كذبها على كل جسم حيوان دائما ولا شيء من الجسم يثبت  
دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد فذلك لان  
بعضهم ثابت لاداما كان معناه ان بعضهم يثبت له ثابت في وقت لا  
يثبت له ثابت في وقت آخر في نقيضه انما هو ليس كذلك لانه المركب بعض افراد الجسم

هذا هو المقصود من قوله تعالى فانك اذ انتقلت من المركبة الى اجزائها الالزامية مركبة من مطلقين صاينين  
اولهما كل ففة للاصل في الجفت واخرها كماله في المركبة فكل ففة ان تفيض المصلحة العامة للكل ففة الالزامية الخالصة  
ونقص المصلحة العامة الخالصة للكل فقط على ان تفيض الجزئية الالزامية اما الالزامية لكافة او لتمام للكل ففها فانما كل المركب  
ضاحك بافضل لا دائما كما يمكن نفيته انه ليس كذلك بل لا يمكن ان يكون ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحكا دائما  
فلو لم يكن كذلك ومضى للمجرم ونقيضه الصريح ومقتضى ما لا يملكه الا كذا المنفصلة المسارية النقيض على هذا التفسير  
في سائر المركبات قال وان كانت جزئية آه اقول ما هو كان حكم المركب لكلية واما المركبات الجزئية فلا تسمى  
في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المدحرج نقيض الجزئين بل الكذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المدحرجان  
من جهة ان يكون المدحرج ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع وسلبا دائما لكل افراد الباقية فيذكر الجزئية للمفهوم  
لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث ثبت له المسمى بآخرة عن مضمون كل فرد الموضوع في تلك المادة  
كذلك ويكذب يعرف كل احد نقيض جزئها أي المكذوب اما الكلية المتوجية فلهذا دام سلب المسمى عن بعض افراد  
واما الكلية السالبة فلهذا دامها يجب المسمى لبعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان لاداما فان الحيوان ثابت  
لبعض افراد الجسم دائما مسمى عن افراد الباقية دائما منها الجزئية كاذبة مع كذبها على كل جسم حيوان دائما  
ولا شيء من الجسم يثبت دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد فذلك لان بعضهم  
ثابت لاداما كان معناه ان بعضهم يثبت له ثابت في وقت لا يثبت له ثابت في وقت آخر في نقيضه انما هو ليس  
كذلك لانه المركب بعض افراد الجسم

هذا هو المقصود من قوله تعالى فانك اذ انتقلت من المركبة الى اجزائها الالزامية مركبة من مطلقين صاينين  
اولهما كل ففة للاصل في الجفت واخرها كماله في المركبة فكل ففة ان تفيض المصلحة العامة للكل ففة الالزامية الخالصة  
ونقص المصلحة العامة الخالصة للكل فقط على ان تفيض الجزئية الالزامية اما الالزامية لكافة او لتمام للكل ففها فانما كل المركب  
ضاحك بافضل لا دائما كما يمكن نفيته انه ليس كذلك بل لا يمكن ان يكون ضاحكا دائما او بعض الانسان ضاحكا دائما  
فلو لم يكن كذلك ومضى للمجرم ونقيضه الصريح ومقتضى ما لا يملكه الا كذا المنفصلة المسارية النقيض على هذا التفسير  
في سائر المركبات قال وان كانت جزئية آه اقول ما هو كان حكم المركب لكلية واما المركبات الجزئية فلا تسمى  
في نقيضها ما ذكرناه من المفهوم المدحرج نقيض الجزئين بل الكذب المركبة الجزئية مع كذب المفهوم المدحرجان  
من جهة ان يكون المدحرج ثابتا دائما لبعض افراد الموضوع وسلبا دائما لكل افراد الباقية فيذكر الجزئية للمفهوم  
لان مفهومها ان بعض افراد الموضوع يكون بحيث ثبت له المسمى بآخرة عن مضمون كل فرد الموضوع في تلك المادة  
كذلك ويكذب يعرف كل احد نقيض جزئها أي المكذوب اما الكلية المتوجية فلهذا دام سلب المسمى عن بعض افراد  
واما الكلية السالبة فلهذا دامها يجب المسمى لبعض الافراد كقولنا بعض الجسم حيوان لاداما فان الحيوان ثابت  
لبعض افراد الجسم دائما مسمى عن افراد الباقية دائما منها الجزئية كاذبة مع كذبها على كل جسم حيوان دائما  
ولا شيء من الجسم يثبت دائما بل الحق في نقيضها ان يرد بين نقيض الجزئين لكل واحد واحد فذلك لان بعضهم  
ثابت لاداما كان معناه ان بعضهم يثبت له ثابت في وقت لا يثبت له ثابت في وقت آخر في نقيضه انما هو ليس  
كذلك لانه المركب بعض افراد الجسم

وحكمته في ذلك لا يكون بغير وقت تجريبي. كلاهما واحد واحد من أفراد الجنس الواحد  
 دائما أو ليس؟ وأما ما هو الفرد بل هو مفوض تجريبي. كل واحد واحد من أفراد الجنس الواحد  
 لا يتغير عن مفوضها فكل واحد من أفراد الجنس الواحد دائما أو ليس؟ وأما ما هو  
 يتقل على ذلك فهو حكمه أن كل واحد واحد من أفراد الجنس الواحد لا يتغير عما لا يتغير  
 له العمل دائما أو لا يتغير؟ فإذا لا يتغير فلا يتغير أن يكون مسلوبا عن كل واحد  
 واحد دائما أو مسلوبا عن بعض دائما أو أن يكون البعض دائما أو لا يتغير الثاني مشغول على  
 مفوضه في سبب متصل وافتراضا من هذه المفوضات الثالث كما مسابقة  
 أيضا فليطعنوا أهلنا ما كل شيء دائما أو لا شيء من شيء دائما أو بعض شيء دائما أو لا شيء  
 شيء ليس في طريقه فإن في أخذ النقيض فليس ذلك المركبة الكلية عبارة عن مجموع  
 النقيض فذلك المركبة الجزئية وتمامها هو رتبة أحد الجزئية أي أحد مفوض  
 الجزئية بل هي مفوضهم المزدوج فكيف يمكن في نقيض الكلية فليكن في نقيض الجزئية  
 لا في الفرق فقلوا مفوض الكلية المركبة ليس مفوض الكلية الجزئية المختلفة بل هي  
 والسابقة أخذ نقيضها يكون أحد نقيضها مسلوبا أو نقيضها أو ما مفوض الجزئية  
 المركبة فهو ليس مفوض الجزئية المختلفة بل هو مسلوبا عن خاص لا يترك في المركبة  
 جهة مفوض السلب مفوض الجزئية الموجبة لا يمكن بكون مفوض الجزئية السلب  
 مجلها فإنها بل مفوض الجزئية اعم من مفوض الجزئية لذلك لأنه قد صدرت الجزئية  
 كالمفوضات بل هي السلب مع ذلك المفوض صدرت الجزئية بل هي نقيض تلك المطلقات  
 العكسي بكون أحد نقيضها أو آخر من نقيض مفوض الجزئية المركبة لأن مفوض  
 آخر من نقيض لا يخرج فلا يكون مسلوبا أو نقيضه فلا يجوز اجتماع المركبة الجزئية مع  
 سلب الكلية بل هو على ذلك فإن نقيض الكلية بل كانت اخص من نقيض المركبة الجزئية  
 ولا يخرج من ذلك بل لا بد في لازم في حقيقة نقيض المركبة الجزئية ولا يصدق

[illegible]

احدى الطرفين مع محتمل ان على المذهب كافي المثال المذكور فان قلنا بعض الجسم  
 حيل لا دائما كاذب فيصدق فيه مع كذا باحد الكليتين لا خص من نقيضه  
**قال** واما الشرطية **اقول** اما الشرطيات فمقيض الكليتين منها الجزئية  
 المتخالفة لها في الكيف الموافقة في الجنس ما في الانفصال والانفصال  
 والفرق اى في المذموم والمفاد ولا تفاوتا بالمعنى فمقيض الطرفين متوحيه الكلية  
 السالبة للثبوت الجزئية والعكسية الكلية العكسية للجزئية ولا تفاوت الكلية  
 ولا تفاوت الجزئية وهكذا في جملة الشرطيات فكلما قلنا كل ما كان **اب** فهو **ز** وان  
 كان نقيضه ليس كل ما كان **اب** فهو **ز** ومهمة واذا قلنا دائما ما ان يكون **اب**  
**او** **ب** حقيقته فمقيضه ليس دائما ما ان يكون **اب** او **ب** حقيقته وعلى  
 هذا القياس **قال** البحث الثاني في العكس المستثنى **اقول** من احكام الضم  
 العكس المستثنى وهو عبارة عن جعل الجزى لا ومنه نقيضه ثانيا والجزء الثاني هو الحكم  
 الصدى والكيف بما هما كما اذا اردنا عكس قلنا كل انسان بريد لمجرب هو قلنا بعض الناس  
 انسانا عكس قلنا لا انسانا لا مجربا قلنا لا انسانا لا مجربا قلنا لا انسانا لا مجربا  
 في المذكر لا في النخبة قلنا لا انسانا لا مجربا قلنا لا انسانا لا مجربا قلنا لا انسانا لا مجربا  
 المعكوس العكس لا يثبت المضموع وهو ان العكس ليس مضموعا بل مضموع العكس  
 المعكوس لا حاصل وهو ان المضموع في التبيين ليس لا في الجزى بل في المذكر اى في  
 الضم والى في حقيقته المضموع لا في الجزئية لا في الحقيقة لا يقال اعلى هذا يلزم ان يكون  
 عكس لان جزئها متعين في المذكر والى مضموع التكميل غير الجسم الطبع فكلما احدثها  
 بالآخر يكون عكسها لا يثبت التبعيض على الجزى مضموعا بل لا عكس فكلما احدثها  
 المتعكس توافق المضموع قلنا ان المضموع لا يمكن من الحكم على جزئ  
 الجسم اذ من قلنا انما ان يكون متعكسا لجزئ الحكم على فردية الجسم جملة الحكم

محصول محمول از غیر کلان کار انشعاقی که آنها را وجود  
و با آنها این که این آنها را وجود و این که  
چیزی را با آنها این که این آنها را وجود و این که





94

الكلية بسم الله الرحمن الرحيم في كتابها المسمى بالاجود الاصل في  
والنور في كتابها المسمى بالاجود الاصل في كتابها المسمى بالاجود الاصل في  
كتابها المسمى بالاجود الاصل في كتابها المسمى بالاجود الاصل في

بنی علی نقی کرامت علی بن ابی طالب











قال فضاء المنطقين حكم النضر وهو جعل نضر لغيره والظن جنة انا والظن لا  
 ثانيا مسبقا للكذب والصدق بما هما فاذا قلنا كل انسان حيوان كان عكس كل ما ليس  
 بمحيوان ليس انسانا حكم المحيين في حكم الانسان والحيوان المسبق وانعكس  
 حقن العجوة الكلمة



مطلقا المستلزم تنسكان عرفة عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما  
 كل ج ب كدام ج قد افهمنا شي ما ليس ب ج كدام ليس ب ج ولا في بعض ليس ب ج  
 حين هوليت وتنضم الى اصل هذا البعض ليس ب ج حين هوليت وبالفرض  
 او دائما كل ج ب كدام ج قد افهمنا شي ما ليس ب ج كدام ليس ب ج  
 والعرفه انما مستان تنسكان عرفة عامة كلية في البعض فانه اذا صدق بالضرورة  
 او دائما كل ج ب كدام ج كدام افهمنا شي ما ليس ب ج كدام ليس ب ج  
 في البعض ما صدق قلنا شي ما ليس ب ج كدام ليس ب ج فلازم لازم للمعتدين  
 لازم العام لازم الخاص وانما اللادوام في البعض اي بعض ليس ب ج بالاطلاق  
 العام فلازم لولا صدق لا شي ما ليس ب ج دائما فينعكس الى قولنا لا شي  
 من ج ليس دائما وقد كان لادوام اصل لا شي من ج ب يا لفعل المستلزم  
 لقلنا كل ج هوليت يا فعل لاستلزام المسالبة البسيطة الموجبة للصدق ولانه عند  
 الموضوع لانه من محققه ان ليس ب ج اصل لان كل ج هوليت يا فعل  
 صدق بالصدق موزون فيك يا لا شي من ج ليس ب دائما فيكون اللادوام في  
 البعض حقا **قال** واكننت جزئية آه **اقول** انما مستان من المعجبين ان  
 تنسكان عرفة خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما البعض ب كدام ج  
 كداما في بعض ليس ب ج كدام ليس ب ج لاداما لا نفرض ذات الموضوع قد  
 ليس ب يا فعل الحكم لادوام اصل وقد ليس ب كدام ليس ب ج لان كان د ج في بعض  
 كونه ليس ب هوليت في بعض اوقات كونه ج وكان ب في جميع اوقات كونه ج  
 هذا خلف ج ب يا فعل هو كذا صدق على انه ليس ب ولنه ليس ب كدام  
 ليس ب في بعض ليس ب ليس ب كدام ليس ب هو كذا لا اول من الممكن ولذا  
 صدق على انه ج يا فعل في بعض ما ليس ب ج يا فعل هو كذا لادوام ليس ب

قد افهمنا شي ما ليس ب ج  
 في بعض ليس ب ج  
 لان كل ج ب كدام ج  
 من لا غنى عن كذا  
 عيسى بن علي كذا  
 وعلم ان لادوام  
 لا ان كان  
 ساد ما كل ليس ب  
 مباحث في علم  
 بينات في الفنون  
 اعمد ما في الفنون  
 ساد

فيصدق العكس بجهلته وهو المطلوب واما للوجه الثاني الباقية فلا تنعكس لان  
 الوقتية فاحصل اسمها الضرورية اخص لادبع التي هي بالامكان والماستكان هما  
 لا تنعكسان اما الضرورية فلا صدق قولنا بالضرورة بعض الخيول ليس بشئ سكن بذن  
 عكسه هو بعض الانسان ليس بخيول بالامكان العام لصدق قولنا لكل انسان حيوان  
 بالضرورة وقر واما الوقتية فلا صدق بعض القمل ليس بنصفه بالوقتية مع كذا  
 المنعكس ليس بقر بالامكان العام لكن كل منصف قمر بالضرورة وقر ومق لم تنعكس كالم  
 تنعكس فيمن للوجه الثالث قد عرفت وانا اقول واما للسؤال الثاني اقول  
 اما للسؤال الكلية كانت اخرى فلا تنعكس كلية لاحتمال ان يكون تقيض المحمول  
 نعم من الموضوع وامتلاكها اي باب الاخص لكل فرد لا يتم كقولنا لا شئ من الانسان يخرج  
 ليس بغيره من الانسان فاشتهر ان ينعكس الى كل ليس بغيره انسان وتنعكس لاحتكاك  
 حينية مطلقة لان هذا لصدق بالضرورة او لا شئ من حيوان اولين من حيث  
 جردا واما فيصدق بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس لان ذات الموضوع هو كذا  
 الالاد ولم عليه فقره صدق ليس وهو مفهوم الجرد الاول ووجه في بعض  
 كونه ليس لان كان ليس في جميع اوقات جـ ولذا صدق على انه ليس ولان  
 في بعض اوقات كان ليس فبعض ما ليس جـ حين هو ليس وهو لادعي هذا ما في  
 الكبر والاصل انها متعكسان حين لا دائما اما الحينية فلا ذكرنا واما الالاد  
 فلا صدق على ان ليس جـ بالفعل لان كان جـ دائما فكل ليس جـ دائما لان  
 الباعية اثنان في المعنى وقد كان لا دائما هذا خلف فاذ صدق على ان ليس  
 وانه ليس جـ بالفعل صدق بعض ما ليس بـ جـ بالفعل هو مفهوم الالاد ولم  
 واما الوقتية والوجه يمكن فنعكس مطلقة عامة لان هذا صدق لا شئ من جـ  
 بـ اولين حينية كما هذا الجرد ارجو ان يصدق بعض ما ليس بـ جـ

فيصدق العكس بجهلته وهو المطلوب واما للوجه الثاني الباقية فلا تنعكس لان  
 الوقتية فاحصل اسمها الضرورية اخص لادبع التي هي بالامكان والماستكان هما  
 لا تنعكسان اما الضرورية فلا صدق قولنا بالضرورة بعض الخيول ليس بشئ سكن بذن  
 عكسه هو بعض الانسان ليس بخيول بالامكان العام لصدق قولنا لكل انسان حيوان  
 بالضرورة وقر واما الوقتية فلا صدق بعض القمل ليس بنصفه بالوقتية مع كذا  
 المنعكس ليس بقر بالامكان العام لكن كل منصف قمر بالضرورة وقر ومق لم تنعكس كالم  
 تنعكس فيمن للوجه الثالث قد عرفت وانا اقول واما للسؤال الثاني اقول  
 اما للسؤال الكلية كانت اخرى فلا تنعكس كلية لاحتمال ان يكون تقيض المحمول  
 نعم من الموضوع وامتلاكها اي باب الاخص لكل فرد لا يتم كقولنا لا شئ من الانسان يخرج  
 ليس بغيره من الانسان فاشتهر ان ينعكس الى كل ليس بغيره انسان وتنعكس لاحتكاك  
 حينية مطلقة لان هذا لصدق بالضرورة او لا شئ من حيوان اولين من حيث  
 جردا واما فيصدق بعض ما ليس بـ جـ حين هو ليس لان ذات الموضوع هو كذا  
 الالاد ولم عليه فقره صدق ليس وهو مفهوم الجرد الاول ووجه في بعض  
 كونه ليس لان كان ليس في جميع اوقات جـ ولذا صدق على انه ليس ولان  
 في بعض اوقات كان ليس فبعض ما ليس جـ حين هو ليس وهو لادعي هذا ما في  
 الكبر والاصل انها متعكسان حين لا دائما اما الحينية فلا ذكرنا واما الالاد  
 فلا صدق على ان ليس جـ بالفعل لان كان جـ دائما فكل ليس جـ دائما لان  
 الباعية اثنان في المعنى وقد كان لا دائما هذا خلف فاذ صدق على ان ليس  
 وانه ليس جـ بالفعل صدق بعض ما ليس بـ جـ بالفعل هو مفهوم الالاد ولم  
 واما الوقتية والوجه يمكن فنعكس مطلقة عامة لان هذا صدق لا شئ من جـ  
 بـ اولين حينية كما هذا الجرد ارجو ان يصدق بعض ما ليس بـ جـ

فيصدق العكس بجهلته وهو المطلوب واما للوجه الثاني الباقية فلا تنعكس لان







فإنها قول آخر فلو كانا العلم متغيرين وكل متغير حادث فله قول مؤلف من قضيتين  
أذا سلمنا أنهما كذا فلهذا العلم حادث فلهذا هو المركب ما المقصود العقل  
وهو جنس القياس المعقولة وأما الملقوظ وهو جنس القياس الملقوظ فلهذا  
من القضايا كالمقضى قضيتي واحد فلهذا هذا القياس البسيط الموضع من قضيتين كما  
ذكرنا في القياس المركب من قضيتين كالمقضى قضيتي واحد فلهذا هذا القياس البسيط  
الواحد فلهذا التسوية لئلا نقول عليها المستثنى حكمه فلهذا فلهذا لا يسميها فلهذا  
إذا سلمنا الإشارة إلى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن  
يكون بحيث لو سلمنا لزوم عقولنا قول آخر لمستدرك في وجه القياس المصادق وللقدم ملك  
مناظرة بها كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان حيوان فلهذا هاتين القضيتين وإن كانا  
انفردا بحيث لو سلمنا لزوم عقولنا أن كل إنسان حيوان فلهذا لمستدرك في وجه القياس  
والعقل فلهذا مقدم ما كلفنا إذا سلمنا لا يلزم عقولنا شي لا يمكن يختلف مدلولها كقولنا  
وغيره فلهذا فلهذا كقولنا لا يمكن أن يكون العقل هو العقل فلهذا مقدم ما كلفنا  
القياس المتساوية وهو مركب من قضيتين متعلق بمحصل أو لهما يكون متغير  
الآخر كقولنا آسيا راتب وب مسايو راتب فلهذا ما كلفنا ما أن آسيا راتب لكن  
لذا كقولنا بواحدة مقدم ما كلفنا رتبة راتب كل مسايو مسايو فلهذا متغير ما كلفنا  
لذلك لمستدرك في وجه القياس فلهذا هذا الملقوظ كافي في قولنا آخر راتب  
وب ملزوم راتب فلهذا راتب كافي ملزوم ملزوم ملزوم فلهذا الدخ في القياس  
والكشف في البنية فلهذا في البنية لأن ما في الشيء الذي في آخر يكون فيه فإذا  
لو حصل في ذلك المقدم لم يحصل شيء منه كذا فلهذا آسيا راتب وب مسايو  
لجزم من منه أن آسيا راتب كافي ملزوم ملزوم فلهذا ما كلفنا ما أن آسيا راتب لكن  
لهذا كذا إذا سلمنا أن نصف لب وب نصف لج لم يحصل منه أن أنصف لج كافي

فإنها قول آخر فلو كانا العلم متغيرين وكل متغير حادث فلهذا قول مؤلف من قضيتين  
أذا سلمنا أنهما كذا فلهذا العلم حادث فلهذا هو المركب ما المقصود العقل  
وهو جنس القياس المعقولة وأما الملقوظ وهو جنس القياس الملقوظ فلهذا  
من القضايا كالمقضى قضيتي واحد فلهذا هذا القياس البسيط الموضع من قضيتين كما  
ذكرنا في القياس المركب من قضيتين كالمقضى قضيتي واحد فلهذا هذا القياس البسيط  
الواحد فلهذا التسوية لئلا نقول عليها المستثنى حكمه فلهذا فلهذا لا يسميها فلهذا  
إذا سلمنا الإشارة إلى أن تلك القضايا لا يجب أن تكون مسلمة في نفسها بل يجب أن  
يكون بحيث لو سلمنا لزوم عقولنا قول آخر لمستدرك في وجه القياس المصادق وللقدم ملك  
مناظرة بها كقولنا كل إنسان حيوان وكل حيوان حيوان فلهذا هاتين القضيتين وإن كانا  
انفردا بحيث لو سلمنا لزوم عقولنا أن كل إنسان حيوان فلهذا لمستدرك في وجه القياس  
والعقل فلهذا مقدم ما كلفنا إذا سلمنا لا يلزم عقولنا شي لا يمكن يختلف مدلولها كقولنا  
وغيره فلهذا فلهذا كقولنا لا يمكن أن يكون العقل هو العقل فلهذا مقدم ما كلفنا  
القياس المتساوية وهو مركب من قضيتين متعلق بمحصل أو لهما يكون متغير  
الآخر كقولنا آسيا راتب وب مسايو راتب فلهذا ما كلفنا ما أن آسيا راتب لكن  
لذا كقولنا بواحدة مقدم ما كلفنا رتبة راتب كل مسايو مسايو فلهذا متغير ما كلفنا  
لذلك لمستدرك في وجه القياس فلهذا هذا الملقوظ كافي في قولنا آخر راتب  
وب ملزوم راتب فلهذا راتب كافي ملزوم ملزوم ملزوم فلهذا الدخ في القياس  
والكشف في البنية فلهذا في البنية لأن ما في الشيء الذي في آخر يكون فيه فإذا  
لو حصل في ذلك المقدم لم يحصل شيء منه كذا فلهذا آسيا راتب وب مسايو  
لجزم من منه أن آسيا راتب كافي ملزوم ملزوم فلهذا ما كلفنا ما أن آسيا راتب لكن  
لهذا كذا إذا سلمنا أن نصف لب وب نصف لج لم يحصل منه أن أنصف لج كافي



مناظره الکلیه حاصله من  
هو مجموع فکات الم  
لوی چون التهاکرایم  
القیاس الان سشتا  
کامافول الملاح بنما  
والنتیجه و علی  
القیاس الان ترا  
الکلیه البسط و لیت  
بنیجه و باعتبار  
تشتیل علی  
و اما مشرکان  
یکرت فی لاخلیل  
فهل اکثر ازادایف  
لشسطه یفر  
و الماتی فی کلک  
و خطیطان جز  
عندکدیر  
لاخو  
و من منشا  
من منشا  
خطی شکل الا

مناظره الکلیه حاصله من  
هو مجموع فکات الم  
لوی چون التهاکرایم  
القیاس الان سشتا  
کامافول الملاح بنما  
والنتیجه و علی  
القیاس الان ترا  
الکلیه البسط و لیت  
بنیجه و باعتبار  
تشتیل علی  
و اما مشرکان  
یکرت فی لاخلیل  
فهل اکثر ازادایف  
لشسطه یفر  
و الماتی فی کلک  
و خطیطان جز  
عندکدیر  
لاخو  
و من منشا  
من منشا  
خطی شکل الا

و اما مشرکان  
یکرت فی لاخلیل  
فهل اکثر ازادایف  
لشسطه یفر  
و الماتی فی کلک  
و خطیطان جز  
عندکدیر  
لاخو  
و من منشا  
من منشا  
خطی شکل الا











ستكون اشتراطا ايضا بالصغر في حذوف ثمانية اضرب كما في الاول واشترط اكلية  
احدهما حذوف ضروريين آخرين وهما الكبيران الجوهريان مع الموجبة الجوهريه الاولى  
من موجبتين كلتيني بنفخ موجبة جوهريه لقولنا كل ب ج وكل ب ا فنعض ج  
او ب ج هـ احدهما الخلف وطريقه في هذا الشكل ان يعمل بقض النجف لكتيبه كبره  
هذا الشكل لا ينفخ لاجزئيه وصغيره القياس لا يجازيها صغيره فينظم منها كتيبا في  
الشكل الاول بنفخ الكبير فيقال للوحد وقض ج ا كسد و ك شي من ج ا  
فكل ب ج و ك شي من ج ا ينفخ لاشي من ب ا وكان الكبر في كل ب ا هذا خلف فانهما  
عكس الصغر في يومه لا الشكل الاول وينفخ النجف المطهره بعينها الثاني من كل  
والكبر سالكه بنفخ سالكه جوهريه كقولنا كل ب ج و ك شي من ب ا فنعض ج  
ليس ابا خلف بعكس الصغر كما سلف في الصغر الاول بلا فرق وانما لم ينفخ هناك الصغر  
للكتيبه لانها ان يكون لا صغر اخر من الاكبر امتناعا لاجل اخص لكل افراد كاهم اوسيله  
كقولنا كل ب ج و ك شي من ب ا كقولنا كل ب ج و ك شي من ب ا كقولنا كل ب ج و ك شي من ب ا  
من غير الجايزه لان الصغر الاول اخص الصغر بلنجيه للاكبر والاضرب الثاني اخص الصغر  
النجف سالكه علمه وانما اخص من تلزم لهذا استباح لاهم الثالث من موجبتين  
والكبر كليه بنفخ موجبة جوهريه كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فنعض ج ا كخلف  
الصغر وهو ظاهر ولا فتراض وهو ان يفرض موضوع الجوهريه فكل ج ا ب كل ج هـ  
تضم المقدمه لان الكبر القياس فنفسه من الشكل الاول كل ج ا ا فنعض ج ا كبر  
استدق الثانيه بنفخ من اول هذا الشكل بعض ج ا وهو للطلب الرابع من موجبة  
جوهريه صغر وسالكه كليه كبر بنفخ سالكه جوهريه لقولنا بعض ب ج و ك شي من ب ا  
من ب ا فنعض ج ا بطرق الشئ والكل ظاهر الخامس من موجبتين والصغر  
كليه بنفخ موجبة جوهريه كقولنا ب ج وبعض ب ا فنعض ج ا كخلف ولا فتراض

هذا هو المطلوب  
في هذا الشكل  
الاول بنفخ  
الكبر فيقال  
للوحده وقض  
ج ا كسد و ك  
شي من ج ا  
فكل ب ج و ك  
شي من ج ا  
ينفخ لاشي من  
ب ا وكان الكبر  
في كل ب ا هذا  
خلف فانهما  
عكس الصغر في  
يومه لا الشكل  
الاول وينفخ  
النجف المطهره  
بعينها الثاني  
من كل والكبر  
سالكه بنفخ  
سالكه جوهريه  
كقولنا كل ب ج  
و ك شي من ب ا  
فنعض ج ا ليس  
ابا خلف بعكس  
الصغر كما سلف  
في الصغر الاول  
بلا فرق وانما  
لم ينفخ هناك  
الصغر لالكتيبه  
لانها ان يكون  
لا صغر اخر من  
الاكبر امتناعا  
لجل اخص لكل  
افراد كاهم  
اوسيله كقولنا  
كل ب ج و ك شي  
من ب ا كقولنا  
كل ب ج و ك شي  
من ب ا كقولنا  
كل ب ج و ك شي  
من ب ا من غير  
الجايزه لان  
الصغر الاول  
اخص الصغر بل  
لنجيه للاكبر  
والاضرب الثاني  
اخص الصغر  
النجف سالكه  
علمه وانما  
اخص من تلزم  
لهذا استباح  
لاهم الثالث  
من موجبتين  
والكبر كليه  
بنفخ موجبة  
جوهريه كقولنا  
بعض ب ج وكل  
ب ا فنعض ج ا  
كخلف الصغر  
وهو ظاهر ولا  
فتراض وهو ان  
يفرض موضوع  
الجوهريه فكل  
ج ا ب كل ج هـ  
تضم المقدمه  
لان الكبر  
القياس فنفسه  
من الشكل الاول  
كل ج ا ا فنعض  
ج ا كبر استدق  
الثانيه بنفخ  
من اول هذا  
الشكل بعض ج ا  
وهو للطلب  
الرابع من موجبة  
جوهريه صغر  
وسالكه كليه  
كبر بنفخ سالكه  
جوهريه لقولنا  
بعض ب ج و ك  
شي من ب ا من  
ب ا فنعض ج ا  
بطرق الشئ  
والكل ظاهر  
الخامس من  
موجبتين والصغر  
كليه بنفخ  
موجبة جوهريه  
كقولنا ب ج  
وبعض ب ا  
فنعض ج ا  
كخلف ولا  
فتراض

وهو من صرع الكبري دكل ديت وكل داتم فتم الغداه على الى اخره انقياس هذا  
كل ديت وكل ديت يتم من الشكل الاما كل ديت ثم يجعل المقدمة الثانية كبري واليحيى فتم  
كل ديت وكل ديت آليهم ان الشكل الثالث بعض ج آوه المعط او بعكس الكبري واطاير  
فم عكس اليحيى لا بعكس الصغر لان الكبري جزئية لا يصلح للكبرية الشكل الاما الثالث  
نفس من حيثية صغر اليحيى كبري بنظر ساليه جزئية كقولنا كبري ج بعض ب ليس  
بمعجز ج ليس ب اختلف ولا في عرض في الكبري اكانت مركبة تحقق جود الموضوع بعكس  
لان الجزئية لا تقع في كبري الشكل الاول والعكس الكبري لانها لا تقبل العكس فيقبل ج  
العكسها لا يصلح للصغر مثلا واسأنا صنعت هذا الضرب في هذه المراتب لان  
انصر الصغر في النتيجة لا يجان الثاني اخر الضرب في النتيجة للسلب والاضداد شرط في  
الثالث والاربع على الاختيار لا شاعها على كبري الشكل الاول **قال** واما الشكل الرابع  
شوطا نتاج الشكل الرابع هو اليكيفية والكيفية احكاما من ج ج اياها المقنعين  
مع كية الصغر واخلا فيهما في الكيفية مع كية احد هما في ذلك لانه لا احد هما  
احكاما في الثلاثة اما سلب المقدمين او ايجابهما مع جزئية الصغر واخلا فيهما في الكيف  
مع جزئيهما وعلى التقدير تحقيق لا خلا في الموجب لعلام لاننا ج اما اذا كانا سلبين  
فاصدا وقعا لنا شئ من الانسان بغير من لا شئ من الحمار وانسان والحق  
السلب لا شئ من الصا حل بانسان والحق لا يجاب واما اذا كانا ج ج  
فالصغر جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان في كل ملحوظ  
نم حقيقة لا يجاب او كل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما ان كانا  
مختلفين باليكيفية مع جزئيهما فلان الموجبة اكانت صغرى صد  
قولنا بعض الما لظا انسان وبعض الحيوان ليس بنا طون  
او بعض افرس ليس بنا طون

فان قيل ان الضرب في النتيجة لا يجان الثاني اخر الضرب في النتيجة للسلب والاضداد شرط في الثالث والاربع على الاختيار لا شاعها على كبري الشكل الاول **قال** واما الشكل الرابع شوطا نتاج الشكل الرابع هو اليكيفية والكيفية احكاما من ج ج اياها المقنعين مع كية الصغر واخلا فيهما في الكيفية مع كية احد هما في ذلك لانه لا احد هما احكاما في الثلاثة اما سلب المقدمين او ايجابهما مع جزئية الصغر واخلا فيهما في الكيف مع جزئيهما وعلى التقدير تحقيق لا خلا في الموجب لعلام لاننا ج اما اذا كانا سلبين فاصدا وقعا لنا شئ من الانسان بغير من لا شئ من الحمار وانسان والحق السلب لا شئ من الصا حل بانسان والحق لا يجاب واما اذا كانا ج ج فالصغر جزئية فلانه يصدق قولنا بعض الحيوان انسان في كل ملحوظ نم حقيقة لا يجاب او كل فرس حيوان مع حقيقة السلب واما ان كانا مختلفين باليكيفية مع جزئيهما فلان الموجبة اكانت صغرى صد قولنا بعض الما لظا انسان وبعض الحيوان ليس بنا طون او بعض افرس ليس بنا طون









المقدم ما يعبر به لا كاشكال أو كاشكال الأول فشرطه باعتبار الجهد  
 فيكون الصغر في فية فأنها لو كانت ممكنة لم يكن في الحكم إلا وسط إلى  
 لا صغر في الجهد يدل على أن كل ما هو وسط بالفعول محكم عليه بالأكبر وهو  
 ليس محكم وسط بالفعول بل بالأكبر مكانه لأن يقع بالفعول ولا يخرج إلى الفعل  
 فلم يعمد في الحكم إلا وسط إليه مثلاً فيصدق في الفرض المذكور لكل جوارح  
 زيد بالأكبر مكانه كل مركب زيد فهو بالفعول قائم ولا يصدق كل جوارح بالأكبر  
 العام لأن معنى الكبر في كل ما هو مركب زيد بالفعول فهو قريب بالفعول  
 والحكم لا يعمد في كبر زيد بالفعول أصلاً ولا يحكم على ذلك بالفعول لا يعمد في الجهد  
**قال الشيخ في الجهد** قوله فيصدق في الفرض المذكور ثلث عشر وإذا  
 اعتبرناها في الصغر فالجهد حصل بآية وشعرت بها في اختلافها وهي  
 من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشتراط جعلها الضم استغنى عن ذلك الجهد  
 ستة عشر من اختلافها وهي حاصل من ضرب ثلث عشر في ثلث عشر فثبت  
 الاختلافات المتخذه بآية وثلث وأربعين وصاروا نتائجاً أن الكبر ما كان  
 يكون اعتباراً بصفات الأربع التي هي المشروطة طئان والعرفيتان أو غيرها فإن  
 كانت الكبر غير لوصفها الأربع كان يكون أحد الشععة الباقية فالتجدي  
 والكانت الكبر أحد ما فالتجدي كالصغر لكن الفرق فيما قيد اللاد وأم واللا  
 حذفناه وكذلك أن كان في آخره في خصص بها أي غير مشددة كغيرها فإن  
 الكبر في نظر في الكبر كان كغيره فيما قيد اللاد وأم واللا صغرو  
 كما إذا كانت أحد العامتين كان المحفوظ بعين التجدي وان كان فيها  
 قيد اللاد وأم كما إذا كانت أحد الخاصين فنص على المحفوظ وكان  
 المعنى على حاصل من جهة التجدي أما الأول وهو أن الكبر إذا كانت

الشيخ في الجهد قوله فيصدق في الفرض المذكور ثلث عشر وإذا اعتبرناها في الصغر فالجهد حصل بآية وشعرت بها في اختلافها وهي من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشتراط جعلها الضم استغنى عن ذلك الجهد ستة عشر من اختلافها وهي حاصل من ضرب ثلث عشر في ثلث عشر فثبت الاختلافات المتخذه بآية وثلث وأربعين وصاروا نتائجاً أن الكبر ما كان يكون اعتباراً بصفات الأربع التي هي المشروطة طئان والعرفيتان أو غيرها فإن كانت الكبر غير لوصفها الأربع كان يكون أحد الشععة الباقية فالتجدي والكانت الكبر أحد ما فالتجدي كالصغر لكن الفرق فيما قيد اللاد وأم واللا حذفناه وكذلك أن كان في آخره في خصص بها أي غير مشددة كغيرها فإن الكبر في نظر في الكبر كان كغيره فيما قيد اللاد وأم واللا صغرو كما إذا كانت أحد العامتين كان المحفوظ بعين التجدي وان كان فيها قيد اللاد وأم كما إذا كانت أحد الخاصين فنص على المحفوظ وكان المعنى على حاصل من جهة التجدي أما الأول وهو أن الكبر إذا كانت

في الجهد قوله فيصدق في الفرض المذكور ثلث عشر وإذا اعتبرناها في الصغر فالجهد حصل بآية وشعرت بها في اختلافها وهي من ضرب ثلثة عشر في نفسها لكن اشتراط جعلها الضم استغنى عن ذلك الجهد ستة عشر من اختلافها وهي حاصل من ضرب ثلث عشر في ثلث عشر فثبت الاختلافات المتخذه بآية وثلث وأربعين وصاروا نتائجاً أن الكبر ما كان يكون اعتباراً بصفات الأربع التي هي المشروطة طئان والعرفيتان أو غيرها فإن كانت الكبر غير لوصفها الأربع كان يكون أحد الشععة الباقية فالتجدي والكانت الكبر أحد ما فالتجدي كالصغر لكن الفرق فيما قيد اللاد وأم واللا حذفناه وكذلك أن كان في آخره في خصص بها أي غير مشددة كغيرها فإن الكبر في نظر في الكبر كان كغيره فيما قيد اللاد وأم واللا صغرو كما إذا كانت أحد العامتين كان المحفوظ بعين التجدي وان كان فيها قيد اللاد وأم كما إذا كانت أحد الخاصين فنص على المحفوظ وكان المعنى على حاصل من جهة التجدي أما الأول وهو أن الكبر إذا كانت













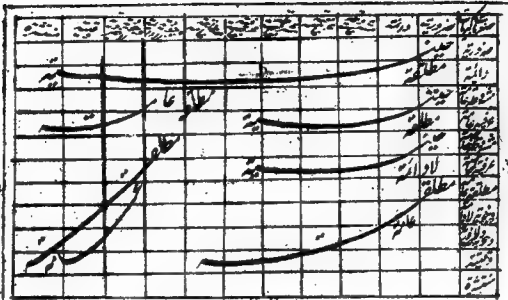




**قال** أما الشكل الرابع فشرط انما جاءه بحسب اوجه امر خمسة **اقول** لا يتبع  
 الشكل الرابع بحسب اوجه امر خمسة لان كل القياس في من الضلوك حتى لا يتغير  
 فيه المنة استلزام المنة في ان يكون موجبة او سالبة او لا ما كان لا يتبعها للمنة  
 السالبة فلما سيات في الشوط الثاني من وجوب انعكاس السالبة فيه واما المنة  
 الموجبة فلا فلو امان ان تكون صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين يتحقق الاختلاف  
 اما اذا كانت صغرى فاصدق قولنا في العزم للمذكور كل احمق مركوب زيد بالامكان وكل  
 حمار احمق بالضرورة مم انما هو السلب لصدق هذا الاختلاف مع حقيقة الوجوب الكبرى  
 كما صاهل مركوب زيد بالامكان في كل فرس صاهل بالضرورة مع صدق كل مركوب  
 زيد فرس بالضرورة واما اذا كانت كبرى فنقول لنا كل مركوب زيد فرس بالضرورة وكل  
 حمار مركوب زيد بالامكان <sup>الوجوب</sup> الخا من مقتضى لا يجاب والوجه لنا الكبرى بقولنا  
 وكل صاهل مركوب زيد بالامكان <sup>الوجوب</sup> لا يجاب الشوط الثاني ان يكون الثاني  
 المستعلة فيه منعكة لان انصر السلب لا يغير للمنعكة السالبة الوقية و  
 هو اما ان يكون صغرى او كبرى ولما كان الوقية اما اذا كانت صغرى فاصدق  
 قولنا لا شيء من القرى يخفض بالترقيت لاحد انما وكل ذي عروق فهو في بالضرورة وهو  
 لا يجاب اما اذا كانت كبرى فاصدق قولنا كل يخفض فهو في بالضرورة ولا شيء  
 من القرى يخفض بالترقيت لادامام اقتناع السلب لشروط الثالث ان يصدق  
 الادام في الضرر الثالث على صغرى بان تكون ضرورية او اتممة او العزم العام على  
 بان تتكرر من افعنايا الست للمنعكة السالبة فانه لا يتفق لامرات كانت الصغرى احد  
 القضايا ان يكون الضرر في اتممة او عشرة في الكبرى احد السبع لكن لما كانت  
 الصغرى في هذا الضرر كالبشرية وتبين ان السالبة المستعلة في هذا الشكل بحسب  
 تكرار منعكة شرط في كل الجمل باختلاف الصغرى احد السبع مع الكبرى السبع

الخطوط الصغرى في أحد الزوايا لا يجمع أحدها بالسم وأصل الصغرى في الخطوط  
 الخاصة بالميكانيكية وهي لا تجمع معا فلم يبق المبدأ في ذلك لأنه صدق في  
 المنصف بمعنى أن ضاعفة القوية بالاضرب في ثمانية منقسمة

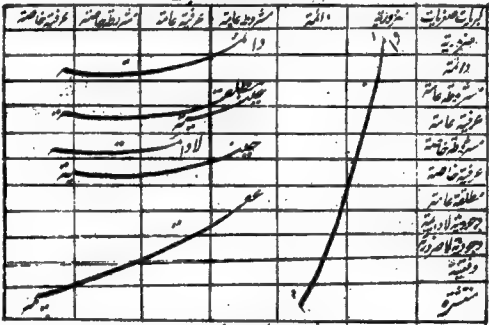
الشكل الثالث فالجواب هو ان يكون الساسك شاعرا كالمسافر  
 وتكون مكانه في المجرى فعليه ان لا يصغر في المكة في عتمة في الشكل الثالث  
 انما يكون ذلك في ذلك في الكبار في الشكل الاول فلا علم في فصل القياس في الشكل الثاني  
 قد علم من اول الشعر



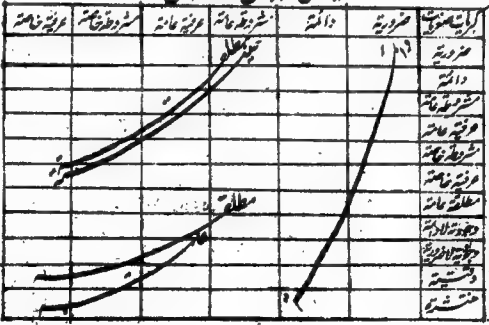
و در حساب و در حساب و در حساب  
و در حساب و در حساب و در حساب

و در حساب و در حساب و در حساب  
و در حساب و در حساب و در حساب

جدول ضرب



جدول ضرب



و در حساب و در حساب و در حساب  
و در حساب و در حساب و در حساب

و در حساب و در حساب و در حساب  
و در حساب و در حساب و در حساب

جدول الضروب السادس والثامن

عزفية عامة	عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة
عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة	عزفية خاصة

كان ينبغي ان يكون كل واحد منكم اذا كان له من غير ان يظن انكم هذا الكلام  
 كما انكم لم تسمعوا من غير ان يظن انكم هذا الكلام في كل واحد منكم  
 الشك في اختلافه وقد ثبت في اليقين وكذا في كل واحد منكم  
 الا في الشك في الوجود فكل واحد منكم

هذا هو المقصود من قوله لا ينفصل  
عن بعضها البعض فيكونا واحدا  
فانما هو المقصود من قوله لا ينفصل  
عن بعضها البعض فيكونا واحدا  
فانما هو المقصود من قوله لا ينفصل  
عن بعضها البعض فيكونا واحدا  
فانما هو المقصود من قوله لا ينفصل  
عن بعضها البعض فيكونا واحدا  
فانما هو المقصود من قوله



لأنه لو كان الأمر كذلك لكانت القضية بالقياس لا بالقياس إلى الشيء  
 لأن الشيء لا يقيس به غيره بل يقيس به الشيء نفسه  
 لأن الشيء لا يقيس به غيره بل يقيس به الشيء نفسه  
 لأن الشيء لا يقيس به غيره

الجزء من جودا فخذ يكون اذ كان في الواجب موجودا يكون الجزء موجودا

ان تقدم زيد في وقت الظهور مع غيره اكرت سلكه قدم مع غيره في ذلك اذ في وقتها  
وال



بشركه وكله كل شيء قال الثاني قاس من ماله اقول قاس من  
قاس من المطلب باطل ايضا من ماله اقول قاس من ماله باطل ايضا  
بل لا يتغير الباطل بل يتغير من حقيقة المطلب وهو مركب من قسمين اح



سبحي جديا انك كما حكمت في المشهور فان غلبنا انك من حكماء العقل امان وجعلنا  
 السمسم او غيره فالحكم حسن السمسم



والله اعلم بغيرها والحق هو قضايا لعلها فافهم النفس منها فمناويف

قوله انما هو كذا  
الغالب انما هو كذا  
قوله انما هو كذا  
ق









